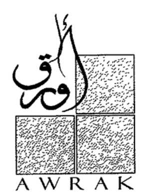


الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية

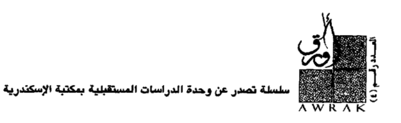
ترجمة وتعليق: محمد العربي

BLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية



أوراق
AWRAK


أوراق
العدد رقم (٤)
AWRAK
سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية

الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية

ترجمة وتعليق: محمد العربي

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء النشر (فان)

العربي، محمد.

الجدل حول مستقبل القوة الامريكية / ترجمة و تعليق محمد العربي. - الإسكندرية مصر : مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٢.

ص. سم. (اوراق ٤٤)

تدمك: 978-977-452-177-8

يشتمل على إرجاعات بيليوجرافية.

١. الولايات المتحدة الامريكية-- علاقات خارجية. أ. العربي، محمد. ب. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ج. العنوان. د. السلسلة.

ديوي - 327.73 2012618581

ISBN 978-977-452-177-8

رقم الإيداع بدار الكتب 9582/2012

المقدمة

نقدم في هذا العدد من "أوراق" مقالات تناقش مستقبل الولايات المتحدة كقوة عظمى في النظام الدولي، ويعتبر الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية ومستقبل توازنات القوة وتحولاتها في بنية النظام الدولي من أهم الجدالات التي تثور وتشغل حيزًا كبيرًا في اهتمام الأكاديميا والمؤسسات البحثية الأمريكية بالقدر الذي تهتم به مؤسسات صنع القرار، ومن المعروف أن الأكاديميا والمؤسسات السياسية في الولايات المتحدة (كما في غيرها من القوى الكبرى في العالم) يرتبط كل منها بالآخر ارتباطًا وثيقًا. كما ترتبط المؤسسات العلمية التي تعرف بخزانات الفكر أو Think Tanks بالمؤسسات الصناعية والاقتصادية بما يجسد الارتباط الأوضح بين العلم والقوة. وكثير من القرارات السياسية التي تتخذها مؤسسات صنع القرار إنما تأتي على هدى من الخبراء.

يتقاسم هذا الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية تياران؛ يقر التيار الأول بحتمية سقوط أمريكا وأنها تعاني حاليًّا من انهيار هيمنتها على العالم التي مارستها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أما التيار الثاني فيرى على النقيض أن المركز الجيوإستراتيجي للولايات المتحدة في النظام العالمي لم يتغير وأنها لا تزال القوة الأكبر في العالم المنوط بها حماية نظامه الدولي.

وتعبر عن الاتجاه الأول مقالة عالم السياسة ستيفن والت وعنوانها "نهاية العصر الأمريكي The end of the American Era" والمنشورة في جريدة ذي ناشيونال إنترست في أكتوبر ٢٠١١م، ويذهب فيها والت إلى نهاية الهيمنة الأمريكية على العالم، ويدعو فيها الولايات المتحدة إلى أن تعيد ترتيب أولويات سياستها الخارجية وأن تخفف من التزاماتها الدولية بما يتناسب وهذه الأولويات التي يجب أن تنصب في صالح تعظيم مصالحها القومية؛ وذلك بهدف الحفاظ على موقعها الحالي وعدم إهدار مواردها الاقتصادية والعسكرية في مغامرات غير محسوبة تفقد من رصيد قوتها كما حدث في حربي أفغانستان والعراق اللتين شنتهما إدارة بوش الابن في إطار حربها على الإرهاب. وستيفن والت هو تعبير عن الاتجاه الواقعي في السياسة الخارجية الأمريكية، وهو أستاذ العلاقات الدولية في مدرسة جون إف كينيدي الحكومية بجامعة هارفارد،

وصاحب كتاب "Taming the American power" ترويض القوة الأمريكية"، "Revolution and War" الحرب والثورة، وهو صاحب الورقة الشهيرة التي أصدرها مع جون ميرشايمر عن اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية The Israel lobby and the U.S Foreign Policy التي صدرت عام ٢٠٠٦، ثم تم تفصيلها في كتاب تحدثا فيه عن القوة غير المماثلة للوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

فيما تعبر المقالة الثانية وهي بعنوان "ضد خرافة الانحطاط الأمريكي Against the Myth of American Decline" لروبرت كاجان Robert Kagan والمنشورة في جريدة ذي نيو ريبابيلك The New Republic عن الاتجاه الثاني كما يتضح من عنوان المقال، وفيه ينتقد الاتجاه الأول، ويؤكد أنه يعتمد على تحليلات قصيرة النظرة وأسيرة للحظة الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي أضرت بالصناعة المالية منذ عام ٢٠٠٨، ويؤكد كاجان اعتمادًا على التحليل التاريخي أن أمريكا لم تمارس دور المهيمن على العالم وإن كانت نجحت في صناعة مؤسسات وقواعد النظام الدولي، وبالتالي فإن اللحظة التي تمر بها حاليًا لا تختلف كثيرًا عما مرت به من لحظات امتزج فيها النفوذ بالانتكاس. وروبرت كاجان هو مؤرخ أمريكي من أصول يونانية ينتمي إلى التيار المحافظ الجديد، ويعمل معلقًا وخبيرًا بمعهد بروكينجز الشهير المنتمي إلى اليمين الأمريكي، يؤمن كاجان بضرورة قيادة أمريكا للعالم كما جاء في عمله الأشهر The World America Made العالم كما صنعته أمريكا، وهو مشارك في "مشروع القرن الأمريكي الجديد The Project for the New American Century "PNAC" إلى جانب عدد من كبار مفكري المحافظين الجدد وعلى رأسهم ويلليام كريستول. وقد امتد تأثير هذه المؤسسة البحثية منذ فترة الرئاسة الثانية لبيل كلينتون حتى عهد بوش الابن (١٩٩٧– ٢٠٠٦)، وأثرت بصورة واضحة في القرارت التي اتخذتها إدارة بوش خاصة فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب.

ويعقب الترجمتين تعقب نقدي؛ لتوضيح أهم العناصر التي يدور حولها هذا الجدل، وما ينبئ عنه من اتجاهات فكرية وسياسية، وكذلك أهم النقاط التي لم يتناولها، وموقع المنطقة العربية والربيع العربي في هذا الجدل.

The End of the American Era

Stephen M. Walt

نهاية العصر الأمريكي

ستيفن والت– ذي ناشيونال إنترست

كانت الولايات المتحدة القوة العالمية المهيمنة منذ عام ١٩٤٥، وقد سعى القادة الأمريكيون للحفاظ على هذا المركز وفمهوا كما فهم معظم الأمريكيين، أن للصدارة العالمية منافع جمة، فهي تجعل احتمالية أن تهددها القوى الأخرى أو تهدد مصالحها الحيوية بصورة مباشرة أقل. وبتهدئة أمريكا صراع القوى العظمى ومنح واشنطن القدرة على تشكيل موازين القوى الإقليمية، ساهمت الصدارة الأمريكية في خلق بيئة دولية هادئة، وهو ما عزز الازدهار العالمي؛ فالتجار والمستثمرون يعملون بثقة أكبر عندما يقل خطر الحرب. وقد منحت هذه الصدارة أمريكا القدرة على العمل من أجل تحقيق أهداف إيجابية: مثل دعم حقوق الإنسان، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وربما كان الأمريكيون وحدهم على القمة، لكن المشهد كان آسرًا لهم.

عندما تقف دولة ما على قمة القوة وحدها، فليس من سبيل آخر إلا السقوط. وهو ما أثار قلق الأمريكيين مرارًا وتكرارًا حول احتمالية الانحطاط، حتى عندما كان الاحتمال بعيدًا، وبالعودة إلى الخمسينيات فلقد حذر تقرير مجلس الأمن القومي رقم ٦٨ من أن امتلاك الاتحاد السوفييتي للأسلحة الذرية ينذر بتحول لا رجعة فيه في المشهد الجيوسياسي لصالح موسكو. وبعد عدة أعوام، أدى إطلاق السوفييات للسفينة سبوتنيك إلى إثارة مخاوف البعض من أن الوعد الذي قدمه نيكيتا خروشييف بدفن الرأسمالية الغربية سيتحقق. وورد عن الرئيس جون ف. كينيدي أنه كان يعتقد أن الاتحاد السوفييتي سيكون أغنى من الولايات المتحدة. أما الرئيس ريتشارد نيكسون فقد عبر صراحة عن رأيه بأن أمريكا في طور أن تصبح عملاقًا بائسًا بلا حول أو قوة. وعلى مدار العقد التالي وما تلاه، دفعت

الهزيمة القاسية في الهند الصينية والأزمات الاقتصادية المستمرة أكاديميين بارزين لإصدار كتب تحمل عناوين من قبيل "أمريكا كبلد عادي"، "بعد الهيمنة[١]". ولقد أوصلت المخاوف المبالغ فيها من الهيمنة السوفييتية رونالد ريجان إلى سدة الرئاسة، كما استخدمت لتبرير مراكمة القوة العسكرية في أوائل الثمانينيات. ويبدو أن الخوف من الانحدار الوشيك قد صاحبنا منذ أن وصلت الولايات المتحدة إلى قمة القوة الكونية.

تجدد الجدل حول الانحطاط مع صدور كتاب بول كينيدي الأفضل مبيعًا "صعود وسقوط القوى العظمى[٢] Rise and Fall of the Great Powers"، والذي ناقش فيه نظريته الشهيرة حول أن أمريكا تواجه خطر "الترهل الإمبريالي". ويعتقد كينيدي أن بريطانيا العظمى تراجعت إلى مصاف القوى المتوسطة؛ لأنها أنفقت الكثير من الأموال مدافعة عن مصالحها واسعة النطاق وخاضت حروبًا مكلفة. وحذّر من أن الولايات المتحدة تسير في الطريق نفسها. وقد تحدى جوزيف ناي هذه الرؤية المتشائمة لكينيدي في كتابه "ملزمة بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية" والذي حقق مبيعات أقل ولكنه قدم تنبوًا دقيقًا على المدى القريب. وأكد ناي أن لأمريكا نقاط قوة غير تقليدية، مجادلاً بأنها مقدر لها أن تكون القوة القائدة للعالم في العديد من السنوات القادمة.

---

1) Richard Rosecrance, ed. America as Ordinary Country: U.S foreign policy and the future (Ithaca, NY Cornell University Press, 1976)

Robert O. Keeohane, After Hegemony: Cooperation and discord in the world political economy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984)

٢) صدر هذا الكتاب الهام عام ١٩٨٧، وترجمه إلى العربية الدكتور عبد الوهاب علوب، وصدر عن دار سعاد الصباح بالكويت عام ١٩٩٣.

منذ ذلك الحين، قد تناولت بالنقاش العديد من الكتب والمقالات– مثل "اللحظة أحادية القطبية" لتشارلز كروثامر و"التنين الليبرالي" لـ(ج. جون ليكنبري)، وكلوسوس Colossus لنيال فيرجسون و"عالم ما بعد أمريكا" لفريد زكريا على سبيل المثال لا الحصر– المدى الذي من المحتمل أن تستمر عليه الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية. وحتى أسامة بن لادن قد ظهر في المشهد عندما ادعى أن حروب الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق تمثل ضربات قاتلة لقوتها، وتدميرًا لحربها على القاعدة.

ورغم كثرة ما كتب عن ديمومة التفوق الأمريكي، فإنه دائمًا ما كان يطرح السؤال الخاطئ. فالقضية لم تكن أبدًا إذا ما كانت الولايات المتحدة ستسير على خطى سقوط بريطانيا من مصاف القوى العظمى أو أنها ستعاني من السقوط الكارثي. ولكن السؤال الحقيقي كان دائمًا ما إذا كان "العهد الأمريكي" قد شارف على الأفول، وبالتحديد ما إذا كانت الولايات المتحدة ستظل القوة العظمى الأقوى ولكنها غير قادرة على ممارسة النفوذ الذي تمتعت به من قبل. وإذا كان هذا هو الأمر– وهذا ما أعتقده – فسيكون على واشنطن أن تبني إستراتيجية تعترف بالحقيقة الجديدة، وأن تستمر في استخدام الأصول الثابتة للقوة الأمريكية لتعظيم المصلحة الوطنية.

بدأ "العصر الأمريكي" فور انتهاء الحرب العالمية الثانية. وربما كانت أوروبا مركز السياسة الدولية في العالم لما يزيد عن ثلاثة قرون، غير أن الحربين العالميتين المدمرتين قد دمرتا القوى العظمى الأوروبية؛ وقد أعلن قسم سياسة التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٤٧ أن "القوة الراجحة يجب أن تكون موضوع سياسة الولايات المتحدة وفي سبيل الاعتراف العام بهذا الهدف، قد تحدث هذا الفريق بما يدون في مجلدات عن عدم التوازن في القوة الدولية بما يصب في صالح أمريكا. وقد تحدث علماء العلاقات الدولية عن هذه اللحظة باعتبارها اللحظة التي انتقل فيها النظام العالمي متعدد القوى إلى نظام ثنائي

القطبية. لكن مصير هذه الحرب الباردة ثنائية القطبية كان قد تقرر منذ البداية في صالح أحد الطرفين وهو الطرف الأمريكي. في عام ١٩٤٥، على سبيل المثال، أنتج الاقتصاد الأمريكي أكثر من نصف الإنتاج العالمي الإجمالي، وقد كانت الولايات المتحدة الأمة المقرضة الكبرى بميزان تجاري إيجابي. وامتلكت القوة البحرية والجوية الأكبر في العالم، وقاعدة صناعة لا قرين لها، والقوة الوحيدة التي تمتلك الأسلحة الذرية، ومجموعة من القواعد العسكرية حول العالم. وبدعمها لتفكيك الاستعمار ودعم إعادة البناء الأوروبي من خلال خطة مارشال، تمتعت واشنطن بالسمعة المقبولة في معظم دول العالم النامية والمتقدمة.

الأكثر أهمية من هذا، أن الولايات المتحدة قد تمتعت بوضع جيوسياسي جيد. فلم يكن هناك أية قوة عظمى مماثلة لها في نصف العالم الغربي، ولم يكن للأمريكيين أن يقلقوا من أي غزو خارجي. أما خصمنا السوفييتي فكان اقتصاده أقل حجمًا وكفاءة، وربما ارتكزت قوته العسكرية على القوات البرية، إلا أنها لم تبلغ إمكانات القوة الأمريكية المنتشرة حول العالم. وقد ارتكزت مراكز القوة الكبرى الأخرى على أو بالقرب من أراضي أوراسيا أي بالقرب من الاتحاد السوفييتي وبعيدة عن الولايات المتحدة، وهو ما جعل الخصوم السابقين مثل ألمانيا واليابان في حاجة ماسة إلى الحماية الأمريكية من خطر الدب الروسي. ومن ثم، ومع استمرار الحرب الباردة تكون لدى الولايات المتحدة عدد كبير من الحلفاء الأقوياء والمخلصين، بينما كان الاتحاد السوفييتي يقود مجموعة من الشركاء الضعاف والمتفككين نسبيًا. وباختصار، حتى قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، كان الموقف الأمريكي العام أفضل من موقف أية قوة عالمية في التاريخ الحديث.

ماذا فعلت الولايات المتحدة مع كل هذه المميزات الرائعة؟ في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، قامت ببناء وقيادة نظام اقتصادي وسياسي في كل جزء من العالم فيما عدا هذه الأجزاء التي تقبع تحت السيطرة المباشرة للاتحاد

السوفييتي وحلفائه الشيوعيين. وقد أنشأت الولايات المتحدة للعالم مؤسسات هي صناعة أمريكية بامتياز مثل (الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات")، ولعقود عديدة كانت صاحبة اليد العليا في هذه الترتيبات.

في أوروبا، أعادت خطة مارشال إحياء الاقتصادات المحلية، وقد ساعد التدخل الأمريكي المستتر على التأكد من أن الأحزاب الشيوعية لن تصل إلى الحكم في هذه الدول. وقد استطاع الناتو أن يؤمن السلام الأوروبي ويردع ضغط القوة العسكرية السوفييتية. وكان موقع القيادة العليا للتحالف دائمًا من نصيب أحد ضباط الولايات المتحدة، ولم تحدث أية مبادرة أمنية ذات أهمية بدون دعم وموافقة أمريكية، وكان الاستثناء الرئيسي الذي يؤكد هذه النقطة هو الهجوم الفرنسي البريطاني الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ خلال أزمة قناة السويس، وهي المغامرة التي انهارت في وجه المعارضة الأمريكية القوية لها. وقد بنت الولايات المتحدة نظامًا أمنيًا مماثلاً في آسيا من خلال اتفاقيات ثنائية مع اليابان، جنوب كوريا، وأستراليا، ونيوزيلاندا، والفليبين، والعديد من الدول الأخرى. وقد دُمجت هذه الدول وغيرها في المنظومة الاقتصادية الليبرالية. وفي الشرق الأوسط، ساعدت الولايات المتحدة على إنشاء إسرائيل والدفاع عنها، كما بنت روابط أمنية مع المملكة العربية السعودية والأردن وشاه إيران والعديد من دول الخليج الصغرى. واستمرت أمريكا في ممارسة موقع الهيمنة في نصف العالم الغربي مستخدمة أدوات متنوعة للإطاحة بالحكومات اليسارية في جواتيمالا، وجمهورية الدومنيكان، وتشيلي ونيكاراجوا. وفي إفريقيا التي لم تر كساحة حيوية، فعلت أمريكا ما يكفي لضمان حماية مصالحها المتواضعة هناك.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لم تمارس سيطرة كاملة على الأمور في العديد من المناطق التي كانت داخل نطاق النظام التي وضعته، فلم تستطع منع

الثورة في كوبا عام ١٩٥٩، أو في إيران عام ١٩٧٩، وفشلت في منع فرنسا من الخروج من الترتيبات العسكرية لحلف الناتو عام ١٩٦٦. كما أنها لم تمنع إسرائيل والهند وكوريا الشمالية وباكستان من امتلاك أسلحة نووية. لكن الولايات المتحدة مارست نفوذًا ضخمًا في كل هذه المناطق خاصة في القضايا الكبرى.

الأكثر من هذا، أنه بالرغم من أن موقع الولايات المتحدة كان يتعرض للتحدي في بعض الأحيان، والخسارة في فييتنام أوضح مثال على هذا، فلم يكن الوضع الكلي لأمريكا أبدًا عرضة للخطر، فقد تماسكت منظومة التحالفات التي أقامتها الولايات المتحدة في الهند الصينية. وفي السبعينيات أقامت بكين شراكة قوية مع واشنطن. علاوة على هذا، تخلت الصين في النهاية عن الماركسية اللينينية كأيديولوجيا حاكمة، وأقلعت عن التفكير في الثورة العالمية، واندمجت في بنية المؤسسات التي صنعتها الولايات المتحدة مسبقًا. وبالمثل، أصبحت طهران منافسًا بعد أن استولى الملالي على الحكم، ولكن موقع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لم يهتز. وقد استمر النفط في التدفق من الخليج العربي، وقد ازداد أمن وازدهار إسرائيل، وتفككت منظومة التحالفات السوفييتية، وأخيرًا ترك حلفاء السوفييات الرئيسيين موسكو مثل مصر التي اصطفت إلى جانب الولايات المتحدة. ورغم النكسات المؤقتة، ظلت ملامح العصر الأمريكي كما هي.

وغني عن القول أنه من غير المعتاد إطلاقًا أن يكون لدى بلد يمثل ٥ ٪ من حجم السكان في العالم القدرة على أن ينشئ نظمًا سياسية واقتصادية وأمنية في معظم مناطق العالم وأن يحافظ عليها لمدة عقود. هذا هو ما فعلته أمريكا في الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٩٠، وقد فعلت هذا بينما كانت تتمتع بنصف قرن من النمو الاقتصادي الذي لم يكن له قرين في التاريخ الحديث.

ثم انهارت الإمبراطورية السوفييتية، تاركة الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم أحادي القطبية. وطبقًا لمستشار الأمن القومي الأسبق برنت سكوكروفت، "فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها تقف وحيدة على قمة القوة

العالمية. وقد كان هذا بالفعل موقفًا غير مسبوق في التاريخ، وهو ما قدم لنا فرصة نادرة لتشكيل العالم". وإلى هذا اتجهت واشنطن، وذلك بمحاولة جر معظم دول حلف وارسو للانضمام إلى حلف الناتو والتشجيع على نشر اقتصاد السوق والمؤسسات الديمقراطية داخل دول العالم الشيوعي السابق. وقد كانت هذه لحظة انتصار، لكن الألعاب النارية الاحتفالية فيها أعمتنا عن إدراك اتجاه العصر الأمريكي نحو الأفول.

شهد العقدان الأخيران صعود العديد من مراكز القوة الجديدة في العديد من المناطق الهامة في العالم. والمثال الأبرز على هذا هو الصين والتي كان نموها الاقتصادي الصاروخي أبرز التطورات الجيوسياسية في العقود الأخيرة بدون شك. وقد كانت الولايات المتحدة أضخم قوى العالم اقتصاديًا منذ ١٩٠٠، ولكن من المحتمل أن تفوق الصين الولايات المتحدة في نسبة الإنتاج الاقتصادي الإجمالي قبل حلول عام ٢٠٢٥. وقد زادت الميزانية العسكرية لبكين بما يقارب ١٠ ٪ في العام، ومن المحتمل أن تترجم ثروتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية في المستقبل. وإذا كانت الصين مثل كل القوى العظمى السابقة –بما فيها الولايات المتحدة– فإن تحديدها لمصالحها الحيوية سيتزايد كما تتزايد قوتها، كما أنها ستحاول أن تستخدم عضلاتها المتنامية لحماية نطاقها المتمدد من النفوذ. وإذا أخذنا في الاعتبار اعتمادها على الواردات من المواد الخام خاصة الطاقة، والنمو المعتمد على التوسع في الصادرات، فإن القادة الصينيين الحكماء سيريدون التأكد من أن أحدًا سيكون في موقع يسمح له من أن يمنعهم من الحصول على الموارد والوصول إلى الأسواق التي يعتمد عليها مستقبل ازدهارهم واستقرارهم السياسي.

هذا الموقف يشجع بكين على تحدي الدور الأمريكي الحالي في آسيا، ومثل هذه الطموحات لا يجب أن تكون صعبة الفهم على الأمريكيين؛ أخذًا في الاعتبار أن أمريكا قد سعت إلى إقصاء القوى الخارجية من جوارها منذ إعلان مبدأ

مونرو[٣]. وبنفس المنطق ستشعر الصين بعدم الارتياح إذا ما استمرت واشنطن في الحفاظ على شبكة تحالفاتها الآسيوية وحجم الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا وفي المحيط الهندي. وبمرور الوقت ستحاول الصين أن تقنع الدول الآسيوية الأخرى بفك تحالفاتها مع أمريكا، وستحاول واشنطن أن تقاوم مثل هذه الجهود، وبالتالي ستنشب منافسة أمنية كبرى بين الطرفين.

وتشهد الترتيبات الأمنية التي كانت علامة على العصر الأمريكي أيضًا تآكلاً بسبب صعود العديد من القوى الإقليمية الرئيسية، وأهمها الهند، وتركيا والبرازيل. وقد شهدت هذه الدول نموًّا اقتصاديًّا مدهشًا خلال العقد الماضي، وأصبحت أكثر رغبة في أن ترسم مخطط مسارها بعيدًا عن الرغبات الأمريكية. وليس من بين هذه الدول من يقف على حافة التحول إلى قوة عالمية حقيقية. فالناتج القومي الإجمالي للبرازيل لا يزال أقل من سدس الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة، حتى اقتصادات الهند وتركيا لا زالت صغيرة، ولكنها أصبحت أكثر نفوذًا في محيطها الإقليمي. ونرى أيضًا هذا الانتشار التدريجي لمراكز القوة أيضًا في التوسع الأخير لمجموعة الثمانية لتصبح مجموعة العشرين. وهو اعتراف ممتاز بأن المنظمات العالمية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في حاجة ماسة ومتزايدة إلى الإصلاح.

---

٣) مبدأ مونرو Monroe Doctrine: من أوائل المبادئ التي رسمت سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم، وقد أصدره الرئيس الأمريكي جيمس مونرو في ٢ ديسمبر ١٨٢٣ في شكل تصريح على خلفية محاولة بريطانيا قيادة أوروربا لمساعدة إسبانيا في حروب مستعمراتها التي تحاول التحرر منها، وقفت الولايات المتحدة ضد هذا التدخل وأعلن مونرو أن القارتين الأمريكتين الشمالية والجنوبية أصبحتا غير خاضعتين لاستعمار أية دولة أوروبية، وأن أية محاولة من جانب الدول الأوروبية لفرض نظامها على أي جزء من نصف الكرة الغربي يشكل خطرًا على أمن وسلامة الولايات المتحدة. وقد ساهم هذا الإعلان في إحباط المحاولات الأوروبية. وبعد حوالي عقدين طور الرئيس أمريكي جيمس بولك هذا المبدأ؛ ليحبط محاولات بريطانيا لمنع انضمام ولاية تكساس للولايات المتحدة عام ١٨٤٤، ليصرح في ٢ ديسمبر ١٨٤٥ في رسالة إلى الكونجرس أنه إذا ما اقترح جزء من شعوب هذه القارة الذي يكون دولة مستقلة أن يتحد معنا، فإن هذه المسألة تسوَّى بيننا وبينه دون أي تدخل أجنبي. وقد تطور هذا المبدأ على أرض الواقع فيما بعد لبحول هذه السياسة الدفاعة "الإمبريالية الدفاعية" إلى إمبريالية هجومية بعد عام واحد؛ حيث شنت واشنطن حربًا على المكسيك استولت منها على كثير من ولاياتها في الجنوب والغرب.

تتمتع كلٌّ من هذه القوى الإقليمية الجديدة بوجود نظم ديمقراطية، وهو ما يعني أن قادتها يتنبهون جيدًا للرأي العام فيها. ونتيجة لهذا، ليس في مقدور الولايات المتحدة أن تعتمد فقط على العلاقات القوية مع النخب المميزة أو بالطغمات العسكرية. وإذا كان ١٠-١٥٪ فقط من المواطنين الأتراك يحمل وجهة نظرة جيدة تجاه الولايات المتحدة، فمن السهل فهم سبب رفض أنقرة استخدام واشنطن لأراضيها في الهجوم على العراق ٢٠٠٣، وسبب قطع علاقاتها القوية السابقة بإسرائيل رغم جهود الولايات المتحدة المتكررة لرأب هذا الصدع. ولازالت معاداة أمريكا أقل في الهند والبرازيل، ولكن قادتهم المنتخبين ديمقراطيًّا ليسوا أكثر اكتراثًا بواشنطن.

أودى صعود هذه القوى الجديدة باللحظة أحادية القطبية القصيرة إلى النهاية، وستكون النتيجة إما ثنائية قطبية محددة بالتنافس الصيني الأمريكي، أو تعددية قطبية تحتوي العديد من القوى العظمى المتباينة في قوتها. ومن المحتمل أن تظل الولايات المتحدة هي الأقوى، ولكن قدرتها على القيادة قد تقلصت وسيظل هذا التقلص في تزايد.

بالطبع، لم تؤدِ الحربان في العراق وأفغانستان إلا إلى الإسراع بتهديد الهيمنة الأمريكية، والتأكيد على حدود القوة الأمريكية. وستكلف حرب العراق وحدها ما يزيد على ٣ تريليون دولار إذا ما حسبت كل التكاليف، وستكون النهاية وجود دولة شبه ديمقراطية غير مستقرة ومعادية بدرجة كبيرة لإسرائيل، وعلى الأقل متحالفة مع إيران. وفي الحقيقة، كانت طهران المستفيد الرئيسي من هذه المغامرة غير المحسوبة، وهو ما لم يكن في حسبان إدارة بوش الابن حين زجت ببلادها في هذه الحرب.

وبالنسبة للحملة الأفغانية، فمن المتوقع أن تنتهي نهاية أسوء حتى لو حاول قادة الولايات المتحدة أن ينسجوا منها رايات النصر؛ فقد تمكنت إدارة أوباما من الإمساك بابن لادن، ولكن محاولتها القضاء النهائي على طالبان وبناء دولة

على النمط الغربي في أفغانستان باءت بالفشل. وعند هذه النقطة، سيكون السؤال الأكثر أهمية هو ما إذا كانت الولايات المتحدة ستخرج بسرعة أو أن ستخرج ببطء. وفي كل السيناريوهات، سيُحدّد مصير كابول الأفغان أنفسهم عند خروج الولايات المتحدة وحلفائها. وإذا لم يكن الفشل في أفغانستان كافيًا، فإن تورط الولايات المتحدة في آسيا الوسطى قد أضر بعلاقاتها بباكستان النووية وقد عزز من الاتجاه نحو معاداة أمريكا في هذا البلد المضطرب. وإذا كان النصر يتحدد بتحقيق المرء لأهدافه الرئيسية، وإنهاء الحرب بتعزيز الأمن والازدهار، فيجب أن نعتبر أن كلًا الصراعين في العراق وأفغانستان من الهزائم الماحقة.

ولكن حربي العراق وأفغانستان لم تكونا جراحًا تسببنا فيها بأنفسنا فقط، لكنها كانت مؤشرات بالغة على حدود القوة العسكرية الأمريكية؛ فلم يكن هناك شك كثير من قبل حول قدرة الولايات المتحدة على الإطاحة بحكومات ضعيفة نسبيًا ولا تتمتع بشعبية، كما هو الحال في بنما وأفغانستان والعراق وأخيرًا ليبيا، ولكن الحرب في أفغانستان والعراق أظهرت أن قدرات أمريكا العسكرية المنتشرة حول العالم لا تصلح لبناء نظم سياسية ذات كفاءة فور إطاحتها بالحكومات المعادية. وفي المناطق التي لا زالت الهويات التقليدية قوية وحيث لا يتمتع التدخل الأجنبي بقبول طويل، فإن القوة العظمى مثل الولايات المتحدة ستواجه مصاعب في الحصول على النتائج السياسية المرجوة.

ولا يوجد مكان أوضح على هذا من الشرق الأوسط والذي كان المركز الرئيسي للإستراتيجية الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. لم يكن الربيع العربي مفاجئًا فقط للولايات المتحدة، ولكن ردة الفعل الأمريكية أظهرت قدرتها المتضائلة على التدخل في الأحداث لصالحها. وبعد محاولتها اليائسة لإنقاذ نظام مبارك، سرعان ما وضعت إدارة أوباما نفسها في جانب القوى التي تمثل تحديًّا للنظام الإقليمي الحالي. وقد ألقى أوباما خطبة قوية لدعم التغيير، ولكن أحدًا في المنطقة لم يأبه بها. وفي الحقيقة، باستثناء جزئي في ليبيا، فإن نفوذ الولايات



المتحدة في هذه المسألة هو متواضع في أحسن الحالات. فأوباما لم يستطع منع السعودية من إرسال قواتها إلى البحرين؛ حيث عملت الرياض على قمع مطالب الإصلاح، كما لم يفلح في إقناع الرئيس السوري بالتنحي. وإمكانات الولايات المتحدة على التأثير في مجريات الأمور بمصر في نظام ما بعد مبارك، أو على إنهاء النزاع في اليمن هامشية للغاية.

ويدرك المرء معنى التغير في الظروف المحيطة بالقوة الأمريكية بمقارنة رد الولايات المتحدة على الربيع العربي بأفعالها في السنوات المبكرة للحرب الباردة. ففي عام ١٩٤٨، خصصت خطة مارشال ما يقارب ١٣ بليون دولار كمنح مباشرة لإعادة بناء الاقتصادات الأوروبية، وهو ما يقارب ٥٪ من حجم الناتج القومي الإجمالي الأمريكي، ويعادل هذه النسبة في هذه الأيام ٧٠٠ بليون دولار، وإنه لمن المستحيل على واشنطن أن تخصص عُشر هذا المبلغ لمساعدة مصر أوتونس أو ليبيا أو غيرهم. وبدون الحاجة إلى العودة إلى العام ١٩٤٨، فقد شطبت واشنطن ٧ بلايين دولار من ديون مصر الخارجية بعد حرب الخليج عام ١٩٩١؛ أما في عام ٢٠١١، فإن كل ما تستطيع أن تمنحه للحكومة المصرية الجديدة في القاهرة هو بليون دولار مستحقة كقروض بضمانات (ليست قروضًا فعلية) وبليون دولار مشطوب من إجمالي الديون.

يتضح اضمحلال النفوذ الأمريكي أيضًا بفشلها المتكرر في حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. فقد مرّ ما يقارب العقدين منذ توقيع اتفاقات أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣، وقد كان للولايات المتحدة احتكار على مسار عملية السلام منذ هذا اليوم الواعد، ومع ذلك لم تلاق جهودها إلا الفشل الكامل بما يبرهن بدون شك أن واشنطن غير قادرة على أن تمارس دورها كوسيط فعال ونزيه. وربما جددت دعوة أوباما إلى دولتين لشعبين في خطابه الذي ألقاه إلى العالم العربي في يونية ٢٠٠٩ بعض الأمل، ولكن تراجعه السريع في مواجهة العنت الإسرائيلي والضغوط السياسية الداخلية أدت إلى انتكاسات في مصداقية الحكومة الأمريكية.

وبأخذ كل هذه الأحداث في الاعتبار، فإنها تنذر بأن أمريكا تتعرض لتدهور حاد في قدرتها على تشكيل النظام العالمي، وسوف تضع الانتكاسات الاقتصادية الأخيرة حدودًا أكثر على قدرة أمريكا على الحفاظ على دورها الدولي الطموح. وقد ورثت إدارة بوش فائضًا نادرًا في الميزانية عام ٢٠٠١، لكنها اتجهت إلى تخفيض حجم الضرائب الفيدرالية وخاضت حربين مكلفتين، فكانت النتيجة المتوقعة عجزًا حادًّا في الميزانية وتزايدًا سريعًا في حجم الدين الفيدرالي، وقد تضاعفت المشاكل باندلاع الأزمة الاقتصادية بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وهذه الكارثة تطلبت حزمة إنقاذ فيدرالي ضخمة للصناعة المالية وحزمة من المحفزات التي أدت إلى عجز في الموازنة على المدى القصير عام ٢٠٠٩ لتصبح ١،٦ تريليون أي ما يقارب ١٣ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي. ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة تعاني من هذا الركود، وهناك أمل شحيح في العودة إلى نفس معدلات النمو النشط، وتساعدنا كل هذه العوامل على فهم سبب تخفيض مؤسسة ستاندر أند بوورز (Standard and Poors) التصنيف الائتماني للحكومة الأمريكية وسط مخاوف من حدوث الركود المزدوج.

ويخطط مكتب الميزانية في الكونجرس إلى إحداث عجز مستمر في ميزانية الولايات المتحدة لمدة الخمس سنوات القادمة، حتى أقل السيناريوهات تفاؤلاً، ويحذر المكتب من بدائل محتملة حيث سيزداد معها الدين الفيدرالي بما يتجاوز ١٠٠٪ من الناتج القومي الإجمالي لعام ٢٠٢٣، و١٩٠٪ منه بحلول عام ٢٠٣٥. ولا زالت حكومة الولايات والحكومات المحلية تعاني من تحديد مخصصات أقل للطرق والكباري والمدارس وتنفيذ القانون والسلع الجماعية الأخرى التي تساعد على الحفاظ على المجتمع صحيًّا.

وقد قوّض هذا الانهيار المالي أيضًا عنصرًا هامًّا من عناصر القوة الناعمة الأمريكية، وأعني تحديدًا اشتهارها بالكفاءة وبالجدارة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية. في التسعينيات، أعطى الاقتصاد الأمريكي القوي نسبيًّا الموظفين



الأمريكيين القدرة على التفاخر والاعتقاد بأن "إجماع واشنطن" حول السياسة الاقتصادية هو اللعبة الوحيدة في المدينة. وجادل توماس فريدمان وغيره من الكتَّاب ذوي الشعبية أن بقية دول العالم بحاجة إلى تبني النموذج الأمريكي الذي دعاه DOScapital 6.0، أو أنها ستتعرض للسقوط على جنبات الطريق. ومع ذلك، فمن الواضح حاليًا أن النظام المالي للولايات المتحدة فاسد حتى النخاع، وأن كثيرًا من نموه الاقتصادي إنما يعود إلى فقعات وهمية. ويحق للدول الأخرى الآن أن تخالف النصائح الأمريكية وأن تضع إستراتيجيات من صنعها. وقد ولت هذه الأيام التي كان باستطاعة أمريكا فيها أن تقود النظام الاقتصادي الدولي، وهو ما يساعدنا على فهم سبب مرور ١٧ عامًا منذ جولة الأوروجواي آخر المفاوضات التجارية الناجحة متعددة الأطراف دون جديد.

النتيجة واضحة ولا مفر منها: فلن يكون لدى الولايات المتحدة الموارد الكافية لتكرّس نفسها للسياسة الدولية كما كان الأمر في الماضي. وعندما يكتب رئيس مجلس العلاقات الخارجية عدة مقالات يشجب فيها "التبذير الأمريكي" ويدعو إلى خفض النفقات، فعليك أن تعرف أن الدور الأمريكي قد شابه الكثير من التغير، وليس بإمكان حلفاء الولايات المتحدة التقليديين أن يسدوا الفراغ الناجم عن هذا طواعية، مع الأخذ في الاعتبار أن الظروف الاقتصادية أسوء في اليابان وأوروبا.

إن العصر الذي كان باستطاعة الولايات المتحدة فيه أن تخلق وتقود نظمًا أمنية واقتصادية وسياسية في كل جزء من العالم على وشك الأفول، وهو ما يثير التساؤل الأبرز حول ما ينبغي علينا القيام به.

لقد حل عصر الانحطاط الأمريكي قبل أوانه؛ لأن قادة الولايات المتحدة قد اقترفوا العديد من الأخطاء الفادحة، وليس بالضرورة أن تؤدي هذه الأخطاء إلى مزيد من التآكل في القوة الأمريكية، إذا أفلحنا في التعلم من دروسها.

قبل كل شيء، ينبغي على الولايات المتحدة أن تحدد أولوياتها بوضوح وأن تتبنى منهجًا صارمًا ولا يشوبه التعاطف للحفاظ على مصالحنا الحيوية. وعندما كان التفوق الأمريكي في ذروته، كان بإمكان القادة الأمريكيين أن يمارسوا يرتكبوا ذلات، ولم يكن عليهم أن يفكروا من خلال إستراتيجية واضحة، ذلك لوجود هامش كبير لإمكانية ممارسة الأخطاء. فالأمور كانت تسير على ما يرام، حتى إذا ارتكبت واشنطن الكثير من الأخطاء الفادحة. ولكن عندما لا تتحمل الميزانيات، وتتضاعف المشكلات، وتكون القوى الأخرى أقل اكتراثًا، فمن الواجب أن تُستثمر موارد القوة الأمريكية بحكمة. وكما قال وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت جيتس "يجب أن نكون صرحاء مع الرئيس، مع الكونجرس، مع الشعب الأمريكي،.. فإن القوات العسكرية الأصغر، مهما كانت روعتها، ستكون قادرة على الولوج إلى مناطق أقل والقيام بمهام أقل". والدرس الأهم في هذا، كما أكد هو الحاجة إلى "الاختيارات الواعية" حول مهامنا ووسائلنا لتحقيقها. وبديلاً عن محاولة أن نكون "الأمة التي لا غنى عنها" في كل مكان تقريبًا، سيكون على الولايات المتحدة أن تكون قوة حازمة في المناطق التي تهمها.

وكبداية، يجب علينا أن نتذكر جوانب الأهمية التي تنطوي عليها القوات المسلحة الأمريكية، وما هي الجوانب التي تجيد القيام بها. فهي قادرة بشكل جيد جدًا على شن هجومات تقليدية أو التصدي لها في حال وقوعها، لقد نجحنا بامتياز في ردع طموحات الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة الطويلة، كما تصدينا بسهولة إلى اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩١، ولا زال الحضور البحري والجوي للولايات المتحدة في آسيا له تأثيرات مساعدة على الاستقرار، ولا يجب أن نقلل من أهمية هذا الدور السلمي.

على النقيض من هذا، فالجيش الأمريكي ليس جيدًا في إدارة البلدان سياسيًا، خاصة البلاد ذات الثقافات المغايرة تمامًا لثقافتنا، والتي ورثت تاريخيًا عداءً للتدخلات الأجنبية، وكذلك البلاد ذات الانقسامات الإثنية العميقة وقليلة التقاليد

الديمقراطية. ولا زال بإمكان الولايات المتحدة أن تطيح بالنظم الديكتاتورية الصغيرة، لكنها ليست أهلًا لخلق نظم سياسية مستقرة وذات كفاءة بعد ذلك.

يرتبط بهذا بأن على الولايات المتحدة أن تتخلى عن ولعها الحالي ببناء الأمم ومكافحة التمردات، وأن تعود إلى الإستراتيجية الكبرى التي يصنفها البعض وأنا من ضمنهم على أنها "الموازنة الخارجية[٤]" ، وتسعى هذه الإستراتيجية إلى الإبقاء على الهيمنة النافعة في نصف العالم الغربي والإبقاء على ميزان القوى بين الدول الكبرى في الأوراسيا وفي الخليج العربي حيث النفط. وفي الوقت الحالي، تعتبر هذه المناطق هي الوحيدة التي تستحق أن ترسل الولايات المتحدة إليها جنودها للقتال والموت وهناك.

وبدلاً من السعي إلى السيطرة على هذه المناطق بصورة مباشرة، يجب أن نسعى إلى إيجاد حلفاء محليين يدعمون ميزان القوة، بعيدًا عن مصالحهم الذاتية. وبدلاً من أن يكونوا راكبين مجانيين على حسابنا، يجب أن نكون نحن راكبين مجانيين على حسابهم كلما أمكننا هذا، ويجب ألا نتدخل بالقوات البرية والبحرية

---

٤) الموازنة الخارجية Offshore Balancing: من أهم نظريات التحليل الواقعي في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وفيها تعتمد القوى الكبرى على قوى إقليمية حليفة في مناطق نفوذها لمجابهة القوى الأخرى التي تعد قوى معادية محتملة. وبالتالي تمكنها هذه الإستراتيجية من الحفاظ على تكاليف الإنفاق على انتشار قوتها العسكرية، ويرى البعض أن هذه الإستراتيجية قد استُخدمت مع محاولة الإمبراطورية البريطانية التخفيف من أعباء الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وظهور الاقتراح بتأسيس "إمبراطورية فيدرالية" في ثلاثينيات القرن الماضي، ويقول جون ميرشايمر أستاذ العلاقات الدولية في جامعة شيكاغو في مقاله الذي كتبه في النيوزويك عن هذه السياسية (ديسمبر ٢٠٠٨) داعيًا إدارة أوباما إلى تبنيها: "إن الولايات المتحدة استخدمتها في ثلاثينيات القرن الماضي قبيل الحرب العالمية الثانية بدعمها ومساعدتها لبريطانيا في مواجهة ألمانيا النازية، وكذلك في اعتمادها على مواجهة كل من العراق وإيران لبعضهما البعض أثناء الحرب (١٩٨٠-١٩٨٨م)". ودعا ميرشايمر إدارة أوباما إلى تنفيذ هذه الإستراتيجية في الشرق الأوسط بما يجعل أمريكا موازنًا خارجيًا يعتمد على كبح القوى الإقليمية مثل إيران والعراق وإسرائيل وإيران كل منهم للآخر، وأن تقف في صف الطرف الأضعف بما يديم من استمرار المواجهة بينهم، كما فعلت ووقفت مع العراق طيلة حربه مع إيران. يرى البعض أن هذه الإستراتيجية تقترب من الانعزالية التي مارستها الولايات المتحدة في الثلاثينيات بعد تسويات فرساي؛ حيث تركت المسرح الدولي للقوى الأوروبية مرة أخرى مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية. للاطلاع على مقال جون ميرشايمر:
http://www.thedailybeast.com/newsweek/2008/12/30/pull-those-boots-off-the-ground.html

والجوية، إلا إذا ما حاولت إحدى القوى أن تهيمن على هذه المناطق الحيوية. وبالنسبة لهذه الإستراتيجية، فإن النجاح الأعظم يكمن في إيجاد آخرين قادرين على التعامل مع الأزمات، لا أن نتحمل نحن أعباءها.

ولنكون أكثر تحديدًا، فإن إستراتيجية الموازنة الخارجية تدعو إلى انسحاب كل القوات الأمريكية في أوروبا، فيما يجب أن نظل ملتزمين رسميًّا بالناتو. فأوروبا غنية، وآمنة، وديمقراطية، وتنعم بالسلام، ولا تواجه مشكلات أمنية لا تستطيع التعامل معها وحدها. (حجم الإنفاق المشترك لأعضاء الناتو الأوروبيين أكثر خمس مرات من إنفاق روسيا والتي تعتبر القوة العسكرية الوحيدة التقليدية التي ربما تهدد أوروبا). وقد كان إجبار القوى الأوروبية المشاركة في الناتو أن تأخذ بزمام القيادة في الحرب الليبية الأخيرة خطوة أولى جيدة؛ لأن الولايات المتحدة لن تستطيع حمل حلفائها القاريين على تحمل العبء، إذا كانت تصر على أن تقوم بمعظم الأمور بنفسها. وفي حقيقة الأمر، إذا استطاعت أمريكا أن تلعب دور غير القادر في مناسبة واحد، فإنها ستشجع الآخرين على بذل المزيد للفوز بدعمنا، بدلاً من الامتعاض والتمرد على دور الأمة التي لا غنى عنها الذي نصبنا أنفسنا للقيام به.

في العقود المقبلة، يجب أن تحول الولايات المتحدة وجهتها الإستراتيجية الأساسية إلى آسيا؛ وذلك لأن أهمتها الاقتصادية تزداد باضطراد، ولأن الصين تمثل وحدها الند المنافس المحتمل الذي نواجهه. والجزء السيئ في هذا هو أن الصين قد تصبح منافسًا هائلاً أكثر مما كان الاتحاد السوفييتي، فمن المحتمل أن يكون اقتصادها أكبر من اقتصادنا (وهو الوضع الذي لم تواجهه الولايات المتحدة منذ القرن التاسع عشر) وعلى العكس من الاتحاد السوفييتي القديم والذي كان مكتفيًا بذاته، فإن الصين المعاصرة تعتمد على موارد وتجارة عبر البحار، وستكون أكثر ميلاً لاستعراض قوتها في الخارج.

أما الجانب الجيد في هذا، هو أن حالة الصعود الصينية هذه تدق أجراس الإنذار في آسيا. فكلما ألقت بكين بظلال قوتها على جوارها، كلما بحثت الدول الآسيوية عن مساعدتنا، وإذا أخذنا في الاعتبار المسافات والأزمات المعتادة التي تنطوي عليها الأفعال الجماعية، فإن قيادة تحالف موازٍ في آسيا سوف تكون أكثر صعوبة منه في الحرب الباردة؛ وسيكون على مسئولي الولايات المتحدة أن يسيروا على خط رفيع بين أن يبذلوا الكثير (هو ما سيمنح الحلفاء الركوب مجانًا) وبين أن يفعلوا القليل (وهو ما يعني ارتماء بعض الدول الآسيوية في حضن الصين). ولضمان النجاح، سينبغي على واشنطن أن تبقي قواتها البحرية والجوية منتشرة في المنطقة، وأن توجّه الانتباه إلى تطورات البيئة العسكرية والسياسية هناك، وأن تخصص المزيد من الوقت والجهد لإدارة التحالف الواسع وربما العنيد من الشركاء الآسيويين.

وربما الأكثر الأهمية من هذا، هو أن إستراتيجية "الموازنة الخارجية" تقدم وصفة مختلفة تمامًا فيما يتعلق بالشرق الأوسط الكبير. وقبل عام ١٩٩١، في الحقيقة كان هذا ما فعلناه. كان لدى الولايات المتحدة مصالح إستراتيجية متمثلة في النفط وبالالتزام الأخلاقي في الدفاع عن إسرائيل، ولكن حتى عام ١٩٦٨، كانت الأمور في يد بريطانيا، وبعد انسحاب الأخيرة، اعتمدت الولايات المتحدة على حلفاء إقليميين مثل إيران والسعودية وإسرائيل لمواجهة حلفاء السوفييات مثل مصر وسوريا. وعندما سقط الشاه، قامت الولايات المتحدة بإنشاء قوات مشتركة للانتشار السريع، ولكن لم تنشرها في المنطقة؛ وبدلا من هذا، أبقتها متواجدة في الأفق حتى اقتضت الحاجة. وقد دعمت واشنطن العراق في مواجهة إيران في الثمانينيات، وصاحبت قطع البحرية الأمريكية حاملات النفط أثناء الحرب العراقية الإيرانية. ولكنها نشرت قواتها البرية والبحرية فقط عندما اختل ميزان القوة كليًّا، مثلما حدث عندما اجتاح العراق الكويت، هذه الإستراتيجية لم تكن متقنة، ربما لكنها حفظت المصالح الأساسية لأمريكا بالحد الأدنى من التكاليف عبر ما يزيد على أربعة عقود.

ولسوء الحظ، تخلت الولايات المتحدة عن إستراتيجية الموازنة الخارجية بعد عام ١٩٩١، وقد حاولت أولاً أن تجرب إستراتيجية الاحتواء المزدوج، والذي كان في الحقيقة مواجهة بين الدولتين العراق وإيران اللتين كانتا على عداوة متبادلة، بدلاً من استخدام أي منهما في كبح الأخرى. هذه الإستراتيجية – التي تم تنفيذها كما اقترحها عضو مجلس العلاقات الخارجية تريتا بارسي وعضو بروكينجز كينيث بولاك، طمأنت إسرائيل، وأجبرت الولايات المتحدة على الإبقاء على الآلاف من قواتها في السعودية، وهو ما أطلق حنق أسامة بن لادن ومثّل الركيزة التي خرجت على أساسها القاعدة. وقد ضاعفت إدارة بوش من هذا الخطأ بعد ١١ سبتمبر من خلال تبنّيها الإستراتيجية الحمقاء المتعلقة بالتحول الإقليمي إلى جانب "العلاقة الخاصة مع إسرائيل"، هذه المقاربات غير المرضية عمقت من معاداة أمريكا في الشرق الأوسط، ومنحت دولاً مثل إيران أكثر من ذريعة لامتلاك السلاح النووي. وليس بالسر الغامض أن خطابات أوباما البليغة لم تفعل شيئًا حيال صورة الولايات المتحدة في المنطقة؛ الناس هناك يريدون سياسات أمريكية جديدة لا بلاغة فارغة.

فقط يستطيع المرء أن يتخيل كم أن صانعي السياسات في بكين قد استمتعوا بمشاهدة الولايات المتحدة وهي تغرق نفسها في هذه المستنقعات. لكن لحسن الحظ، فهناك حل واضح وهو العودة إلى سياسة الموازنة الخارجية، فعلى الولايات المتحدة أن تخرج من أفغانستان والعراق بأسرع وقت ممكن، وأن تعامل إسرائيل كدولة عادية بدلاً من دعمها غير المشروط، وأن تعتمد على الحلفاء الشرق أوسطيين والأوروبيين والآسيويين؛ للحفاظ على السلام وتقديم المساعدة إذا كانت ضرورية.

ولا تسئ فهمي، الولايات المتحدة لا تتلاشى كقوة عظمى، وليس من المقدر لها أن تكون مجرد قوة واحدة بين قوى متساوية. على العكس من هذا، ستظل الولايات المتحدة القوة الأعظم عسكريًا في العالم، وسيظل الاقتصاد الأمريكي

الأكثر تنوعًا وتقدمًا تكنولوجيًا،وقد يصبح الاقتصاد الصيني قريبًا أضخم بشكل مطلق، ولكن بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي سيظل أصغر، وهو ما يعني أن الحكومة سيكون لديها فائض أقل يتم تخصيصه لتوسيع نطاق عملها (بما في ذلك تنويع القوات المسلحة). ولا زال الإنفاق الأمريكي على التعليم العالي والأبحاث الصناعية والتطوير يقزم غيرها من الدول، ولا زال الدولار هو عملة الاحتياط النقدي في العالم، ولازالت العديد من الدول تطالب بالحماية الأمريكية.

الأكثر من هذا، أن التخطيط طويل المدى للقوة الأمريكية الكامنة مطمئن إلى حدٍّ بعيد. وفي الوقت الذي يتعرض فيها السكان في روسيا واليابان والدول الأوروبية إلى التدهور والشيخوخة وهو ما يحد من إمكاناتها الاقتصادية في العقود المقبلة، وبينما يرتفع أيضًا متوسط العمر في الصين بسرعة كنتيجة غير مقصودة لسياسة الطفل الواحد، وهو ما سيؤثر بقوة على حيويتها الاقتصادية، فإن نمو السكان في الولايات المتحدة على النقيض من هذا في تزايد مقارنة بغيرها من دول العالم المتقدم، وسيظل متوسط العمر في الولايات المتحدة أقل من مثيله عند منافسينا الجادين.

في الحقيقة، وبصورة ما، فإن الوضع الإستراتيجي للولايات المتحدة هو أكثر تفوقًا من أي وقت مضى وهو ما يجعل ميزانتيها العسكرية المتضخمة موضع الغموض. في عام ١٩٦٨، على سبيل المثال، تحكمت الولايات المتحدة وحلفاؤها فيما يقارب ٤٩ ٪ من الإنفاق العالمي العسكري، فيما كان أنفق منافسونا ٤٢ ٪ من هذا الإنفاق. أما اليوم، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها مسئولون عما يقارب الـ ٧٠٪ من الإنفاق العسكري في العالم، فيما ينفق منافسونا مجتمعين أقل من ١٥ ٪. وباستثناء الخسائر التي سبَّبنها ذاتيًا، فإن الولايات المتحدة ليست عرضة للسقوط من مراتب القوى العظمى في أي من العقود القليلة القادمة. وإذا كان المستقبل أحادي القطبية، أو ثنائي القطبية أو متعدد القطبية، فإن الولايات المتحدة ستكون واحدة من هذه الأقطاب، وفي الغالب ستكون أقواهم.

وبهذا، فإن التحدي الأهم الذي يواجه الولايات المتحدة في هذه الأيام ليست مواجهة المنافس الذي سيقوضها كقوة عظمى، ولكن مواجهة الخطر الثلاثي المتمثل في الدين المتراكم، وتآكل البنية التحتية، والاقتصاد الراكد. والسبيل الوحيد لنكون الأمة صاحبة القوات العسكرية الأكثر قدرة في العالم، هو امتلاك الاقتصاد الأكثر تقدمًا في العالم، وهو ما يعني حتمًا امتلاك أفضل المدارس، وأحسن الجامعات، والمؤسسات العلمية التي لا يجب أن يكون هناك ثانٍ لها، وكذلك امتلاك البنية التحتية الوطنية التي تعزز من الإنتاجية والتي تبهر الزوار من الخارج. هذه الأمور كلها ستتكلف أموالاً بالطبع، ولكن لن تكون أكثر من ضمانات لأمننا على المدى الطويل لا أن نبذل الدماء والثروات لنحدد من سيحكم كوسوفو وأفغانستان وجنوب السودان وليبيا واليمن أو أي عدد من المستنقعات الإستراتيجية.

إن الحديث عن تدهور القوة الأمريكية ليس مناسبة للحداد أو إلقاء اللوم، فالفترة التي كان مقدرًا للولايات المتحدة فيها أن تدير ترتيبات السياسة والاقتصاد والأمن منذ وقت قريب لم يكن لها أن تستمر إلى الأبد، وليس من الضروري أن تنذر بعصر جديد من التهديدات المتزايدة إذا ما قمنا بتعديلات ذات مغزى.

وبدلاً من أن ننظر إلى الماضي بحنين، يجب على الأمريكيين أن يروا نهاية العصر الأمريكي كفرصة لإعادة التوازن إلى الأعباء الدولية والتركيز على الضرورات المحلية. وبدلاً من محاولة بناء بجرام جديدة في مناطق بعيدة، فقد حان الوقت لصرف انتباهنا أكثر إلى "المدينة المنيرة على الجبل" والتي تحدث آباؤنا المؤسسون عنها، ولكنها لم تشيد بعد.

٥) المدينة المنيرة على الجبلshining city upon a hill: أصل هذه العبارة قد ورد في موعظة الجبل للسيد المسيح؛ حيث يقول في إنجيل متى ٥:١٤ "أنتم نور العالم. لا يمكن أن تخفى مدينة موضوعة على جبل". وأصبحت هذ العبارة تشير إلى أمريكا منذ هجرة البيوريتانز إلى إنجلاند، واستخدمها جون وينثروب أحد هؤلاء الرواد في وذلك في خطابه لمستعمري ماستاشوستس عام ١٦٣٠ حيث قال إن مستعمرتهم ستكون مدينة على جبل يراها العالم أجمع، ومنذ ذلك الحين صك المصطلح باعتباره تعبيرًا عن الحلم الأمريكي والاستثنائية الأمريكية.

Not Fade Away: Against the Myth of American Decline

Robert Kagan، The New Republic، Brookings
17jan 2012.

ضد خرافة الانحطاط الأمريكي

لروبرت كاجان– بروكينجز– نيو ريبابليك

هل الولايات المتحدة تواجه الانحطاط كما يبدو الأمر من اعتقاد الكثير من الناس هذه الأيام؟ وهل يواجه الأمريكيون خطر أن تمارس بلادهم الانتحار المسبق كقوة عظمى نتيجة هذا الخوف غير المبرر من تدهور قوتهم؟ كثير من التحولات تعتمد على الإجابة عن هذه الأسئلة. يعكس النظام العالمي اليوم – وهو نظام يتسم بوجود عدد غير مسبوق من الدول الديمقراطية، وازدهار عالمي أعظم، حتى مع وجود الأزمة الحالية، مما عرفه العالم من قبل، وكذلك بوجود فترة سلام طويلة بين قواه العظمى– يعكس هذا النظام المبادئ والتفضيلات الأمريكية، وقد بُني هذا النظام وحوفظ عليه بأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية من قبل القوة الأمريكية. وبالتالي إذا تدهورت القوة الأمريكية، فإن النظام العالمي سيتدهور، وسيحل محله نظام يمثل انعكاسًا لرغبات وصفات قوى العالم الأخرى، وربما سيواجه خطر الانهيار كما انهار النظام العالمي الأوروبي في النصف الأول من القرن العشرين. كما أن الاعتقاد بأن انكماش القوة الأمريكية قد لا يعني بالضرورة تآكل الأسس الليبرالية للنظام الدولي، وأن هذه الأسس سوف تبقى وتزدهر، كما يذهب إلى ذلك عالم السياسة جون ليكنبري، مجرد وهم. فإذا تدهورت أمريكا، سيعني هذا عالمًا مختلفًا للجميع.

ولكن ما مدى حقيقة هذا؟ كثير من التعليقات التي تعتقد بالانحطاط الأمريكي تعتمد في معظمها على انطباعات أو على تحليلات غير متماسكة ترى أن أمريكا فقدت طريقها، وأنها تخلت عن الفضائل والقيم التي صنعت نجاحها الماضي، وأنها تفتقر إلى القدرة على توجيه الأزمات التي تواجهها. وينظر الأمريكيون إلى الأمم الأخرى التي يبدو اقتصادها في حال أحسن من اقتصاد بلادهم، ويملك

من الحيوية التي كانت لدى بلادهم ذات مرة، بشيء من الحسرة، "فقد اعتدنا أن نكون هؤلاء" كما جاء في عنوان أحد كتب توماس فريدمان.

ويبدو الحديث عن التدهور في هذه الآونة أمرًا مفهومًا، إذا أخذنا في الاعتبار الوضع الاقتصادي السيء منذ عام ٢٠٠٨، والعجز المالي الكبير، والذي تضاعف بالنمو المتزايد لاقتصادات الصين والهند والبرازيل وتركيا وغيرها، بما يوحي بتحول هام في ميزان القوة العالمية. كما أن بعض التشاؤم ينبع من فقدان أمريكا وضعها المميز، ومن ثم لكثير من نفوذها في معظم مناطق العالم خاصة بعد ردود فعلها على هجمات ١١ سبتمبر؛ حيث ظهرت معسكرات الاعتقال في جوانتانامو، واستخدام التعذيب ضد هؤلاء المشتبه فيهم بالإرهاب؛ ثم الغزو المدان عالميًّا بقوة للعراق ٢٠٠٣، كل هذا لطخ السمعة الأمريكية، ووضع العراقيل أمام انتشار القوة الناعمة الأمريكية، وقدرتها على اجتذاب الآخرين لوجهة نظرها. كما كانت هناك حرب صعبة في العراق وأفغانستان، والتي جادل البعض أنها أثبتت حدود القوة العسكرية الأمريكية، وجرّت الولايات المتحدة إلى ما هو أبعد من قدراتها، وأضعفت الأمة ونواتها الصلبة. ويذهب البعض ليقارن وضع أمريكا بالإمبراطورية البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر؛ فيضع حروب أفغانستان والعراق كمعادل لحرب البوير البريطانية[٦] التي كانت شاقة ومدانة أخلاقيًّا.

---

٦) حرب البوير Boer War: من الحروب الاستعمارية التي شنتها الإمبراطورية البريطانية في إفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر. والبوير أو الأفريكانز هم المزارعون البيض ذوو الأصل الهولندي في جنوب إفريقيا وقد أقاموا جمهوريتين مستقلتين هما الأورانج والترنسفال اللتان اتحدتا تحت اسم "جمهورية جنوب إفريقيا" وقد بدأت بريطانيا في ممارسة سياسة توسعية على حدود هذه الجمهورية وثم أعلنت ضمها إلى ممتلكاتها عام ١٨٧٧، وهو ما أدى إلى مقاومة الأفريكانز للحكم البريطاني ونشوب الحرب الأولى ١٨٨٠-١٨٨١ التي أدت إلى إعلان بريطانيا اعترافها بجمهورية جنوب إفريقيا، غير أنها لم تكف عن التطلع للاستيلاء عليها، ولم تكف عن التدخل في شئونها الداخلية مما أدى إلى نشوب الحرب الثانية (١٨٩٩-١٩٠٢) التي اعتمدت بريطانيا فيها سياسة الأرض المحروقة؛ حيث عمدت إلى عزل نساء وأطفال البوير في معسكرات اعتقال وحرق ممتلكات ومزارع البوير. ويُقدَّر عدد قتلى معسكرات الاعتقال بـ٢٠ ألف قتيل، وأرهقت هذه الحرب الشرسة جمهورية الترانسفال وأجبرتها على الدخول في نطاق المستعمرات البريطانية عام ١٩٠٢م. وقد اعتبر القيصر الألماني هذه الحرب علامة واضحة على ضعف بريطانيا ومحاولة يائسة منها للحفاظ على إمبراطوريتها كما جاء في رسالته إلى بول كروجر زعيم الترانسفال.

بهذا الاعتقاد الشائع عن الانحطاط، فإن كل فشل يلحق بأمريكا في إيجاد طريقها في العالم يعزز هذا الانطباع؛ فالعرب والإسرائيليون يرفضون خوض مباحاثات السلام رغم المساعي الأمريكية، وإيران وكوريا الشمالية مصرتان على عدم التخلي عن برامج التسليح النووي، والصين ترفض أن ترفع من سعر عملتها، وثورات الصحوة خرجت عن نطاق السيطرة الأمريكية. ويمر كل يوم وهو يحمل من الأدلة ما يؤكد أن أمريكا لم تعد قادرة على قيادة العالم وفرض إرادتها.

وربما يكون هذا الشعور العام بالانحطاط قويًّا، غير أنه يستحق مزيدًا من التمحيص والتدقيق. ورغم أن قياس التغيرات التي تحل بالقوة النسبية لإحدى الأمم يبدو أمرًا صعبًا، بيد أنه توجد العديد من المعايير الرئيسية والمؤشرات الثابتة؛ مثل حجم وتأثير الاقتصاد قياسًا بالقوى الأخرى، وضخامة القوة العسكرية مقارنة بالمنافسين المحتملين، ودرجة التأثير السياسي الذي تمتلكه في النظام الدولي. كل هذا يشكل ما يطلق عليه الصينيون "القوة الوطنية الشاملة". كما أن هناك عامل الوقت، فالأحكام التي تصدر بهذا الشأن اعتمادًا على أدلة السنوات القليلة تعتبر إشكالية. فتدهور القوى العظمى هو نتيجة تغيرات جذرية في التوزيع العالمي لأشكال القوة المتنوعة، والذي عادة ما يأخذ فترات زمنية ممتدة، ونادرًا ما تسقط إحدى القوى العظمى فجأة، وقد تؤدي الحرب إلى انحدار قوة معينة، غير أن الحرب ليست إلا علامة أو تتويجًا لعمليات ممتدة.

على سبيل المثال، حدث انحطاط الإمبراطورية البريطانية عبر عدة عقود. في عام ١٨٧٠، ساهمت بريطانيا بما يزيد عن ٣٠٪ من الصناعة العالمية. وفي عام ١٩٠٠، أصبحت هذه النسبة ٢٠٪، وبحلول عام ١٩١٠م، أصبحت أقل من ١٥٪، وذلك في ظل صعود الولايات المتحدة، والتي ارتقع نصيب مساهمتها عبر الفترة نفسها مما يزيد على ٢٠٪ إلى ما يزيد عن ٢٥٪، وفي ظل صعود ألمانيا، التي تخلفت كثيرًا وراء بريطانيا في القرن التاسع عشر، إلا أنها سرعان ما لحقت بها وتجاوزتها في العقد الأول من القرن العشرين. وعبر هذه الفترة،

تراجعت البحرية البريطانية من مكانة سيد البحار غير المنافس لتشارك السيطرة على المحيطات مع عدد من القوى البحرية الصاعدة. وفي عام ١٨٨٣م، امتلكت بريطانيا عدد مدمرات يزيد عن كل القوى الكبرى مجتمعة. وفي عام ١٨٩٧م، بلغت هيمنتها الذروة، واعتبر المسئولون البريطانيون أن بحريتهم هي صاحبة اليد العليا نصف العالم الغربي إلى جانب الولايات المتحدة، وفي شرق آسيا إلى جانب اليابان، وفي جوارها إلى جانب أساطيل فرنسا وروسيا. وقد كان كل هذا قبل النمو المهدد للبحرية الألمانية، كل هذا كان استقطاعًا واضحًا ويمكن قياسه، وتدهوراتٍ متسارعة في اثنين من أهم مقاييس القوة عبر نصف قرن.

وكان بإمكان بعض التحليلات التي تذهب إلى الاعتقاد بتدهور القوة الأمريكية أن تكون أكثر إقناعًا، إذا لم تظهر مع نشوب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨؛ وكما أن تغريد طائر واحد لا يخلق الربيع، فإن حالة ركود واحدة، أو حتى أزمة حادة لا تعني بالضرورة بداية انحطاط قوة عظمى. وقد سبق للولايات المتحدة أن عانت من أزمات اقتصادية حادة وطويلة كما حدث في عقود (١٨٩٠–١٩٣٠–١٩٧٠)، وقد استطاعت على إثر كل منها أن تعود أقوى مما كانت عليه قياسًا بالقوى الأخرى. وقد كانت عقود (١٩١٠–١٩٤٠–١٩٨٠) أكبر عقود القوة والنفوذ الأمريكي في العالم.

ومنذ أقل من عقد، لم يكن أحد من المراقبين يتحدث عن تدهور القوة الأمريكية، ولكنهم كانوا يتحدثون عن صدارتها المستمرة. ففي عام ٢٠٠٢م، أعلن المؤرخ بول كينيدي، والذي كان قد أصدر في أواخر الثمانينيات كتابه الأكثر إثارة للجدل "صعود وسقوط القوى العظمى" ومن ضمنها أمريكا، أعلن أن التاريخ لم يشهد تفاوتًا في توزيع القوة بين إحدى القوى العظمى وبقيتها كما يشهد مع الولايات المتحدة وبقية العالم. ويتفق ليكنبري مع القول بأن العالم لم يشهد "قوة عظمى تمتلك مثل هذه بالمزايا الهائلة من المقدرات الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية كما للولايات المتحدة؛ فتفوقها غير مسبوق". وفي عام

٢٠٠٤م، وصف الباندیت فرید زکریا الولایات المتحدة بأنها تتمع بقطبیة أحادیة شاملة لم یکن لها مثیل منذ روما القدیمة. ولکنه عاد لیکتب منذ أربع سنوات عن "Post-American World العالم ما بعد أمریکا" و"The rise of the rest صعود القوى الأخرى"، فيما كان كينيدي يتحدث مرة أخرى عن حتمية التدهور الأمريكي. فهل شهدت العناصر الرئيسية للقوة الأمريكية النسبية تحولاً هائلاً غضون سنوات قليلة؟

الإجابة هي لا، ولنبدأ بالمؤشرات الأساسية، فاقتصاديًّا، ورغم السنوات الحالية من الركود والنمو المتباطئ، فإن المركز الاقتصادي للولايات المتحدة لم يتغير، ولا زال نصيبها من مجمل الإنتاج العالمي كما هو ليس فقط عبر العقد الأخير ولكن أيضًا عبر العقود الأربعة الأخيرة. في عام ١٩٦٩م، أنتجت الولايات المتحدة حوالي ربع الإنتاج العالمي. اليوم لا زالت تنتج تقريبًا الربع، وليست الاقتصاد الأقوى في العالم فقط بل والأغنى أيضًا. ولكن البعض يتحدث بافتتان عن الصعود الاقتصادي للهند والصين وبعض القوى الآسيوية الأخرى التي يتزايد نصيبها في الاقتصاد العالمي، غير أن صعود هذه القوى إنما يأتي على حساب أوروبا واليابان اللتين تراجع نصيبهما في الاقتصاد العالمي. والمتفائلون بصعود الصين يتنبأون بأنها ستحل محل الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد عالمي، وهو ما يعني أن الأخيرة ستواجه تحديات لوضعها الاقتصادي في المستقبل، ولكن حجم الاقتصاد المحض ليس مؤشرًا جيدًا لميزان القوة النسبية في النظام الدولي، فالصين نفسها كانت أكبر اقتصاد عالمي في بداية القرن التاسع عشر، لكنها وقعت فريسة للأمم الأوروبية الأصغر منها، وحتى لو قفزت الصين لقمة الاقتصاد العالمي مرة أخرى، فسيواجه قادتها حتمًا عراقيل هامة في الحفاظ على معدلات النمو، وسيكون من الصعب عليها أن تلحق بأمريكا وأوروبا من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

إن القدرات العسكرية فارقة أيضًا، كما تعلمت الصين هذا في القرن التاسع عشر، ويعلمه القادة الصينيون اليوم. ويلاحظ يان زوي تونج أن "القوة العسكرية تعزز الهيمنة". وفي هذا الصدد، فلا يوجد إلى الآن قوة تعادل قدرات الولايات المتحدة، وهي الآن وكما ستكون في المستقبل البعيد القوة الأعظم عسكريًّا التي شهدها العالم، ولا يوجد أي تدهور في القدرات العسكرية الأمريكية، على الأقل حتى الآن. وينفق الأمريكيون ما قيمته ٦٠٠ بليون دولار في العام على الدفاع، وهي النسبة الأعلى في العالم، وتزيد عما تنفقه بقية القوى العظمى على الدفاع مجتمعة. (ولا تتضمن هذه النسبة إنفاقات القوات الموجودة في العراق، ووجودها هناك على وشك الانتهاء، أو القوات المقاتلة في أفغانستان والتي من المحتمل أن تتعرض للتناقص في السنتين القادمتين). يمثل هذا الإنفاق نسبة أقل من ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي سنويًا– وهي نسبة أعلى من بقية القوى العظمى، ولكن تاريخيًا هي أقل من من نسبة الـ١٠٪ التي تم إنفاقها على الدفاع في الأربعينيات، ونسبة الـ٧٪ التي تم إنفاقها على الدفاع في الثمانينيات، وربما يقلل هذا القدر من الإنفاقات المتعاظمة من الحساب القوة العسكرية لأمريكا؛ فالقوات البرية والبحرية الأمريكة مسلحة بأكثر الأسلحة تطورًا في العالم، وهي مجربة وذات كفاءة في أرض المعارك، وهو ما سيعني هزيمة أية قوة منافسة في معركة متكافئة، ويظل الأسطول الأمريكي هو المسيطر في كل منطقة في العالم.

على الأقل، بهذه المعايير العسكرية والاقتصادية، ليست الولايات المتحدة اليوم قريبة من الحالة البريطانية عام ١٩٠٠ عندما بدا أن تدهور الإمبراطورية البريطانية واضح للعيان. ولكنها بدرجة أكبر أقرب إلى الحالة البريطانية عام ١٨٧٠، عندما كانت هذه الإمبراطورية في ذروة قوتها. ومن الممكن أن نتخيل أن وقتًا ما سيأتي ولن تكون الحالة كما هي الآن، ولكن هذه الحظة لم تحن بعد.

ولكن ماذا عن "صعود بقية القوى" والمتمثل في تزايد النفوذ الاقتصادي لأمم مثل الصين والهند وتركيا؟ ألا يخصم هذا من رصيد القوة والنفوذ الأمريكي؟

الإجابة عن هذا السؤال تعتمد على عدة عوامل. فحقيقة أن تمتع الأمم الأخرى بفترات من النمو المتزايد لا يعني أن موقف أمريكا باعتبارها القوة المهيمنة يتعرض للتدهور حتى لو كانت هذه الأمم تحاول اللحاق بها فيما يتعلق بعناصر القوة والنفوذ. فنصيب البرازيل من الإنتاج العالمي كان عام ١٩٩٠ أكبر من ٢٪ بقليل، وهي نفس النسبة حتى الآن، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا التي كان نصيبها من الناتج العالمي الإجمالي أقل من ١٪ في عام ١٩٩٠ ولازال أقل من ١٪. ومن الطبيعي أن يهتم الناس وخاصة رجال الأعمال بالأسواق الناشئة وفرص الاستثمار، ولكن هذا لا يعني أن الدول التي تمثل فرصًا جيدة للاستثمار ستتحول إلى قوة عظمى. ورغم أهمية الثروة في السياسة الدولية، فإنه لا توجد روابط واضحة بين النمو الاقتصادي والنفوذ الدولي. فليس من الواضح أن الهند اليوم لها من النفوذ على المسرح الدولي من الهند الأفقر أيام نهرو في الخمسينيات، عندما كانت قائدة لحركة عدم الانحياز. أو أن تركيا بكل حالة الاستقلال والصخب الذي يصنعه رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان تحوز من النفوذ الدولي اليوم أكثر مما كانت تحوزه منذ عقد مضى.

أما من ناحية تأثير هذه الاقتصاديات الصاعدة على موقف الولايات المتحدة، فإن هذا يتعلق أساسًا على طبيعة القوة الصاعدة؛ فقد كانت أزمة بريطانيا في بداية القرن العشرين كقوة عظمى ليست في تدهور عناصر قوتها الرئيسية في مواجهة نمو الولايات المتحدة التي كانت قوة صديقة بصورة عامة ولم تتعارض مصالحها مع بريطانيا، وفي نصف العالم الغربي تزايدت التجارة البريطانية في الوقت الذي تنازلت عن هيمنتها لصالح أمريكا. ولكن كانت المشكلة هي تدهور بريطانيا في مواجهة ألمانيا التي سعت إلى الهيمنة على القارة الأوروبية وإلى التنافس مع بريطانيا فيما وراء البحار وقد شكل جانبا المنافسة هذان خطرًا داهمًا على أمن بريطانيا. وفي حالة الولايات المتحدة، فإن الصعود الدرامي والسريع لاقتصادات ألمانيا واليابان إبان الحرب العالمية الثانية والذي أدى إلى تراجع الصدارة الأمريكية أكثر مما هو الوضع حاليًا؛ حيث كانت تنتج ٥٠٪ من الاقتصاد العالمي ليصبح ٢٥٪

مع (١٩٧٠) وهي النسبة التي أصبحت عليه حتى الآن، ولم يؤدِ هذا الِصعود إلى إضعاف الولايات المتحدة؛ فقد كانت ألمانيا واليابان حليفين ديمقراطيين لها وركنين أساسيَّين في النظام العالمي الأمريكي. وكان نموهما تحولاً في ميزان القوى في مواجهة الكتلة السوفيتية وساهم في نهاية الأمر في إسقاطها.

وعند قياس تأثير الاقتصادات النامية اليوم، يجب على المرء أن يقوم بنفس الحسابات. فهل سيؤدي نمو الاقتصاد البرازيلي أو الاقتصاد الهندي إلى انكماش القوة الكونية للولايات المتحدة؟ فكلتا الدولتين صديقتان للولايات المتحدة، والهند شريك إستراتيجي لها. وإذا كانت الصين هي المنافس المستقبلي للولايات المتحدة، فإن هذا سيعني أن وجود الهند الأغنى والأقوى سيكون في صالح الولايات المتحدة. فالهند تعتبر ذخرًا لأمريكا لا عائقًا أمامها. وعمومًا، فإن تمتع البرازيل والهند وتركيا وجنوب إفريقيا بفترات من النمو الاقتصادي وهو الأمر الذي قد لا يدوم بشكل مؤكد، منبت الصلة بالوضع الإستراتيجي لأمريكا. وفي الوقت الحاضر، يمكن القول فقط إن نمو الصين له تبعات على القوة الأمريكية في المستقبل، فقط في حال ترجم الصينيون قوتهم الاقتصادية النامية إلى قوة عسكرية.

ولكن إذا كانت الولايات المتحدة لا تواجه تدهورًا في معايير قوتها الرئيسية، أليسَ من الصحيح أنها تعاني من تضاؤل نفوذها، وأنها لم تعد قادرة على فرض إرادتها على العالم كما كان الأمر في الماضي؟ يبدو أن هذا الافتراض العالمي هو أن الولايات المتحدة في الحقيقة قد فقدت نفوذها. ومهما كانت التفسيرات من قبيل الانحطاط الأمريكي، وصعود بقية القوى، والفشل الواضح للنموذج الرأسمالي، وعدم فاعلية السياسات الأمريكية، والتعقد المتزايد للنظام الدولي، فقد أصبح من المقبول على نطاق واسع أنه لم يعد باستطاعة أمريكا أن تشكل العالم بما يتناسب مع مصالحها ومثلها كما كان الأمر من ذي قبل. ويبدو أن كلٍ يوم يحمل مزيدًا من الأدلة، فكثير من الأمور تحدث في العالم بما يتناقض مع كل من المصالح والسيطرة الأمريكية.

وبالطبع، صحيح القول بأن الولايات المتحدة غير قادرة الآن على تحقيق ما تريده في معظم الأحيان. ولكنها لم تستطع هذا من قبل؛ فكثير من الانطباعات حول الانحطاط الأمريكي اليوم إنما تنبع من مغالطات نوستالجية مفادها أنه ذات يوم كانت الولايات المتحدة قادرة على تشكيل العالم بما يتناسب مع رغباتها، وأن تدفع الأمم الأخرى إلى فعل ما تريده، وكما قال عالم السياسة ستيفن والت إنها "كانت تقوم بإدارة ترتيبات الأمن والاقتصاد والسياسة في كل العالم".

وإذا أردنا أن نقيس الوضع النسبي للقوة الأمريكية اليوم، فعلينا أن ندرك أن هذه الصورة ليست إلا وهمًا؛ فهذا لم يحدث قط. وإذا نظرنا للسنوات الأولى من الحرب الباردة كلحظة استطاعت فيها أمريكا أن تحقق هيمنة كاملة على شئون العالم، فلم يكن هناك شيء من هذا القبيل. لقد قامت الولايات المتحدة بإنجاز أشياء مبهرة في هذه الحقبة مثل؛ مشروع مارشال وتأسيس الناتو وإنشاء الأمم المتحدة، وتأسيس نظام بريتون وودز الاقتصادي، وهي كلها أشياء تشكل العالم كما نعرفه حاليًا، ومع ذلك، صاحب كل إنجاز من هذه الإنجازات في السنين الأولى من الحرب الباردة على الأقل لحظات من الانتكاس.

في سنوات ترومان، عام ١٩٤٩، انتصرت الثورة الشيوعية في الصين التي وصفها المسئولون الأمريكيون بأنها كارثة على المصالح الأمريكية في المنطقة، وكانت العامل الأساسي لهجوم كوريا الشمالية على الجنوبية وهي التي وصفها دين أتشيسون بأنها النتيجة الكارثية للحرب الأهلية الصينية التي خرجت عن سيطرة الولايات المتحدة. وعقبها بعام واحد حدث الهجوم غير المتوقع لكوريا الشمالية على الجنوبية، وأدى التدخل الأمريكي في هذه الحرب إلى أكثر من ٣٥ ألف قتيل وأكثر من ١٠٠ جريح أمريكي. وبعد ٣ سنوات، انتهت الحرب إلى نتيجة كانت تقريبًا هي وضع ما قبل الحرب. وفي العام نفسه جاءت أسوء الأنباء بحيازة الاتحاد السوفيتي للقنبلة الذرية منهيًا بذلك الاحتكار الأمريكي للقوة النووية الذي بُنيت عليه الإستراتيجية العسكرية الأمريكية ووضعت على أساسه ميزانية الدفاع.

وبعد عام واحد حذرت وثيقة الأمن القومي الشهيرة NSC–٦٨ من الفجوة المتزايدة بين القوة العسكرية لأمريكا والتزاماتها الإستراتيجية الدولية. وقالت الوثيقة إنه إذا استمرت هذه الفجوة في التزايد "فإن القوة العسكرية للعالم الحر ستواجه انهيارًا في مواجهة الاتحاد السوفيتي والدولة التابعة له"، وأكدت الوثيقة أن "تكامل وحيوية نظامنا في خطر محدق لم تعرفه من قبل". أما الجنرال دوجلاس ماكآرثر فقد رثى في خطابه أمام المؤتمر الوطني الجمهوري التغير المتزايد في موازين القوة، وتزايد الأعباء والالتزامات المالية وتصاعد قوة الاتحاد السوفيتي و"التدهور النسبي لقوة أمريكا". وفي عام ١٩٥٧م، أكدت لجنة جايزر أن الاقتصاد السوفيتي ينمو بصورة أسرع من الاقتصاد الأمريكي، وأن العام ١٩٥٩ سيشهد قدرة السوفييات على ضرب الولايات المتحدة بصواريخ باليستية، وهو ما دفع سام رابرون الناطق باسم البيت الأبيض لأن يسأل "ما جدوى الاقتصاد القوي والموازنة السليمة، إذا كنا نفقد وجودنا القومي وسيصبح الروبل الروسي عملة بلادنا؟".

ولم تكن الولايات المتحدة قادرة دائمًا على إقناع حلفائها بفعل ما تريده ومنعهم من فعل ما لا تريده؛ ففي عام ١٩٤٩م، لم تفلح في منع حلفائها الأوروبيين وعلى رأسهم بريطانيا من الاعتراف بالصين الشيوعية. وفي عام ١٩٥٤م، لم تقدر على فرض إرادتها على مؤتمر جنيف بخصوص فيتنام ورفضت التوقيع على اتفاقاته النهائية. وفي عام ١٩٥٦م، فشلت في منع حلفائها البريطانيين والإسرائيليين والفرنسيين من غزو مصر. وعندما دخلت واشنطن في مواجهة مع الصين حول جزر كيموي وماتسو، حاولت إدارة أيزنهاور أن تظهر دعم حلفائها الأوروبيين لها غير أنها فشلت مما دفع جون فوستر دالاس إلى أن يعبر عن خوفه من تعرُّض الناتو للانهيار. وقال ماو تسي تونج في أواخر الخمسينيات إن أمريكا "هي قوة عظمى متدهورة وخائفة من أن تتورط في قضايا العالم الثالث، وأصبحت غير قادرة بوضوح على أن تفرض هيمنتها على الدول الرأسمالية".

ولكن ماذا عن القوة الناعمة؟ أليس من الصحيح كما ذكر جوزيف ناي أن أمريكا اعتادت أن تكون قادرة على تحقق ما تريده من العالم بفضل قيمها وثقافتها التي تنعكس عبر التليفزيون والسينما والموسيقى، وبفضل جاذبية سياساتها الداخلية والخارجية؟ وقد جعلت هذه العوامل الشعوب الأخرى تعجب بالنموذج الأمريكي وتسعى إلى محاكاته آملةً في الوصول إلى هذه المستويات من الازدهار والانفتاح كما تعبر عنه أمريكا".

مرة أخرى، الحقائق التاريخية أكثر تعقيدًا من هذه المقولة؛ فخلال العقود الأولى التي أعقبت الحرب الباردة لم يكن هناك أي إعجاب عالمي بالولايات المتحدة ولم يكن هناك أي سعي لمحاكاتها. كما أن الكثيرين لم يكونوا سعداء بأدائها في الشئون الدولية. نعم، ساهمت وسائل الإعلام في نشر الثقافة الأمريكية، لكنها نشرت صورًا منها لا تغري بالتقليد. ففي الخمسينيات تابع العالم الصورة المتلفزة لمحاكمات لجنة ماكارثي وصيد الشيوعيين في وزارة الخارجية. أما هوليوود، فعسكت أفلامها الحياة المشبعة بالانسياق وراء الثقافة الرأسمالية. أما الروايات الأكثر مبيعًا من قبيل "الأمريكي القبيح The Ugly American" فرسمت صورة للأمريكي البلطجي والفظ. وكانت هناك صراعات في الخمسينيات والستينيات حول الانفصال وبُثت الصور على مستوى العالم لتظهر البيض وهم يصقون على أطفال المدارس السود، ورجال الشرطة وهم يسلطون كلابهم على مظاهرات السود (وهو اعتدنا أن نكونه أيضًا). وبالتالي كانت العنصرية الأمريكية هي ما يغلب على الصورة الأمريكية في العالم وخاصة العالم الثالث كما عبر دالاس عن هذا. وفي الستينيات والسبعينيات، برزت صور اضطرابات واتس واغتيال مارتن لوثر كينج وجون كينيدي وروبرت كينيدي، وإطلاق الرصاص في ولاية كينت ثم الفضيحة التي هزت الحكومة لتورطها في ووتر جيت. وبالتالي لم يكن لمثل هذه الصور أن تحسن من صورة الولايات المتحدة في العالم، بغض النظر عن عدد أفلام وودي آلان وجيري لويس في سينمات باريس.

ولم يكن للسياسة الخارجية الأمريكية على وجه الخصوص هذه الجاذبية في تلك العقود. وقد عبر الرئيس أيزنهاور عن توقه إلى "أن يجد أناسًا في الدول الفقيرة تحب الولايات المتحدة ولا تكرهها". ومع ذلك لم يكن سجل السي آي أيه في إسقاط حكومة مصدق في إيران وخاكوبو آربنز في جواتيمالا يساعد على هذا. وفي عام ١٩٥٧، هاجم متظاهرون نائب الرئيس في فينزويللا صارخين "ارحل يا نيكسون أيها الكلب، نحن لن ننسى جواتيمالا". وقد أهان خروتشييف أيزنهاور عندما ألغى قمة عندما تم إسقاط طائرة تجسس أمريكية فوق روسيا. وبعدها بعام واحد، وفي طريقه لزيارة النوايا الحسنة إلى طوكيو، اضطر أيزنهاور أن يعود من منتصف الرحلة بعد أن حذرته الحكومة اليابانية أنها لا تضمن سلامته من الطلاب اليابانيين المتظاهرين ضد الإمبريالية الأمريكية.

كان أداء خلفاء أيزنهاور الديمقراطيين أفضل قليلاً؛ فقد كان جون كينيدي وزوجته محبوبين لفترة، ولكن التوهج الأمريكي خبا بعد اغتياله، فقد أدين قرار ليندون جونسون بغزو الدومنيكان عام ١٩٦٥م على نطاق واسع ليس فقط من دول أمريكا اللاتينية ولكن أيضًا من قبل الحلفاء الأوروبيين وحذر ديجول المسئولين الأمريكيين من أن الولايات المتحدة كغيرها من الدول التي امتلكت "قوة هائلة وشاملة اعتقدت لفترة ما أن القوة قادرة على حل كل المشاكل، ولكنها تعلمت منذ وقت قريب أن هذا ليس بالأمر الصحيح". ثم جاء بعد هذا دور فيتنام، لتبرز مشاهد الدمار، ومشاهد الحرق بالنابالم، ومذبحة الماي لاي، والتدخل السري في كمبوديا، وقصف هانوي، والصورة العامة للقوة الكولونيالية الغربية العاتية التي تريد أن تخضع بلدًا صغيرًا مقاومًا من العالم الثالث. وعندما قام نائب الرئيس هربرت همفري بزيارة برلين عام ١٩٦٧، تمت مهاجمة المركز الثقافي الأمريكي، وتظاهر آلاف الطلاب ضد السياسات الأمريكية، وتناثرت شائعات حول محاولات للاغتيال. وفي عام ١٩٦٨م، عندما خرج ملايين الشباب إلى الشوارع في أوروبا، فإنهم لم يكونوا ليعبروا عن الإعجاب بالثقافة الأمريكية.

لم تكن الأغلبية الكبرى من أمم العالم تحاول أن تحاكي النظام الأمريكي. ففي العقود الأولى من الحرب الباردة كان هناك انجذاب نحو الاقتصاد الموجه من قبل الدولة كما هو الحال في الاتحاد السوفييتي والصين والذي بدا أنه يحقق النمو دون الدخول في فوضى ومشاكل الديمقراطية. وقد كانت معدلات نمو اقتصاديات دول المعسكر الشرقي مماثلة لمعدلات نمو الغرب في هذه الفترة، وذلك بفضل استثمار الدولة الواسع في الصناعات الثقيلة. وطبقًا لآلن دالاس مدير السي آي أيه، فإن العديد من قادة العالم الثالث يعتقدون أن النظام الاقتصادي السوفييتي ربما يؤدي إلى نتائج أفضل وأسرع من نظيره الأمريكي، وقد رأى حكام ديكتاتوريون مثل جمال عبد الناصر في مصر وأحمد سوكارنو في أندونيسا أن نموذج اقتصاد الدولة أكثر جاذبية، والأمر نفسه يصدق على زعماء مثل نهرو. وقد عبر زعماء حركة عدم الانحياز وهم تيتو ونهرو وناصر ونكروما وسوكارنو عن إعجاب أقل بالنموذج الأمريكي.

وبعد موت ستالين، دخل كل من الاتحاد السوفييتي والصين في منافسة محمومة على كسب النفوذ في العالم الثالث من خلال جولات النوايا الحسنة وبرامج المساعدات. وقد رأى أيزنهاور "أن أسلوب الطيبة والنعومة الشيوعي الجديد ربما كان أكثر خطورة من البروباجاندا السوفييتية في عهد ستالين". ولقد أصاب القلق الدائم إدارات أيزنهاور وكينيدي وجونسون من اتجاه أغلب الأمم نحو اليسار، فاتجهت إلى عرض مساعادات التنمية في محاولة لكسب قلوب وعقول هذه الأمم، ولقد وجدوا أن هذه المساعدات التي وإن قوبلت بترحيب بالغ، فإنها لم تضمن الانحياز أو التقدير. وبسبب عداء العالم الثالث، كادت أمريكا أن تفقد نفوذها على الأمم المتحدة في الستينيات. وبعد أن كانت المكان الذي حازت منه أمريكا على الشرعية الدولية لحربها في كوريا، فقد أصبحت منتدى للتعبير الدائم عن النزعة المعادية لها منذ الستينيات حتى نهاية الحرب الباردة.

في أواخر الستينيات، عبّر هنري كيسنجر عن يأسه من المستقبل كاتبًا إلى نيسكون "إن تفتت القوة، والانتشار الكبير للنشاط السياسي وظهور نماذج جديدة وأكثر تعقيدًا من الصراع الدولي والتحيزات سيؤدي إلى نقص قدرة القوتين العظميين على التأثير على حكومات الدول الأخرى". وقد اتجهت الأمور لتأخذ منحى أكثر صعوبة كما كشفت السبعينيات، وذلك بانسحاب الولايات المتحدة مهزومة من فيتنام، واستقالة أول رئيس أمريكي بسبب فضيحة، وكذلك بالارتفاع المذهل لأسعار البترول.

وقد أشّرت هذه الأزمة الأخيرة على صعوبة جديدة، وهي عدم قدرة الولايات المتحدة على كسب النفوذ في الشرق الأوسط. واليوم، هناك إشارة إلى العجز الأمريكي إلى جلب الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة التفاوض السلمي، أو التحكم في مجريات الربيع العربي، كعلامة على الضعف والتدهور. ولكن في عام ١٩٧٣، لم تكن واشنطن قادرة على منع قوى الشرق الأوسط من الدخول في الحرب الشاملة، وكان الهجوم المصري السوري على إسرائيل مفاجئًا لواشنطن، ولجأت إلى استخدام التحذير النووي لردع التدخل السوفيتي في هذا الصراع. وقد أدت الحرب إلى الحظر البترولي، وإنشاء الأوبك كقوة فاعلة في الشأن العالمي، وإلى الإيحاء المفاجئ بـ"أن أمريكا كقوة عظمى غير محصنة هي الأخرى" وأنها باعتبارها القوة العظمى الرئيسية عرضة للهجوم من قبل الأمم الصغيرة، كما عبّر عن هذا المؤرخ دانيال يرجن، وقد رأى كثير من الأمريكيين أن نهاية العصر لم تعد في يد بلادهم.

وفي السبعينيات، أدى الارتفاع المذهل لأسعار البترول بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الأمريكية في حرب فيتنام إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في أزمة حادة، فقد هبط معدل الإنتاج القومي بمقدار ٦٪ بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥م. وتضاعف معدل البطالة من ٤,٥٪ ليصبح ٩٪. وقد عانى الأمريكيون في طوابير الغاز، ومن الظاهرة الاقتصادية الجديدة وهي الركود



التضخمي التي جمعت بين ركود النشاط الاقتصادي وتضخم الأسعار. ودخل الاقتصاد الأمريكي في ٣ حالات ركودية في الفترة (١٩٧٣-١٩٨٢م). وقد كانت أزمة الطاقة بالنسبة للأمريكيين آنذاك بمثابة الأزمة المالية في أيامنا هذه. وفي خطابه المتلفز الأول للأمة، قال الرئيس كارتر إنها أكبر تحدٍّ يواجهه بلدنا في هذه الأيام. وكان من المهين جدًّا أن طرفي في الأزمة هما اثنان من حلفاء أمريكا الألداء هما الأسرة السعودية المالكة وشاه إيران، وذكر كارتر في مذكراته "أن الشعب الأمريكي كان في غاية الأسى من أن أزمة أمته الأعظم على وجه الأرض قد سببتها دول صحراوية".

وكانت نقطة الانحدار في عام ١٩٧٩م، عندما تمت الإطاحة بشاه إيران ووصول الثورة الإسلامية الراديكالية بقيادة أية الله الخميني إلى السلطة، وتم احتجاز ٥٢ أمريكي تم أخذهم كرهائن لأكثر من عام. ويقول يرجن "إن أزمة الرهائن نقلت رسالة قوية وهي أن التحول العميق في سوق البترول العالمية لم يكن إلا جزءًا في دراما طويلة تحدث في السياسة الدولية. وبدا أنه من الجائز القول أن الولايات المتحدة والغرب يواجهان التدهور وأنهما في موضع الدفاع وغير قادرين على فعل أي شيء لحماية مصالحهم الاقتصادية أو السياسية".

وإذا أراد المرء أن يجد حالة أكثر وضوحًا للتدهور الأمريكي، فسيجدها في عقد السبعينيات وقد بدت أمريكا بالنسبة لكثيرين، كما قال كيسنجر بوضوح، "قد مرت بنقطة الذروة التاريخية التي مرت بها الحضارات السابقة. فكل حضارة وجدت من قبل قد تعرضت للانهيار في نهاية الأمر، والتاريخ ليس إلا حكاية الجهود الفاشلة للبقاء". وفي السبعينيات، فقد الاقتصاد الأمريكي صدارته، عندما تحول فائض التجارة الأمريكي إلى عجز تجاري، وعندما تضخم الإنفاق على الاستحقاقات وبرامج الرفاه الاجتماعية، وعندما نضبت الاحتياطيات المالية واحتياطيات الذهب.

وتزامن مع الصعوبات الاقتصادية عدم أمان سياسي وإستراتيجي، فساد اعتقاد أن رياح التاريخ تهب لصالح الاتحاد السوفيتي، واعتقد القادة السوفييات أنفسهم أن معادلات القوة قد تغيرت لصالح الشيوعية، وكذلك أدى الانسحاب والهزيمة الأمريكية في فيتنام إلى الاعتقاد بأن السوفييات بإمكانهم للمرة الأولى الانتصار في صراع الحرب الباردة. وبعد عقد، قال بول كينيدي إن القوتين تعانيان من "ترهل إمبريالي"، وتوقع أن الولايات المتحدة ستكون أولهما في الانهيار لتلحق بكثير من الإمبراطوريات المنهكة والمفلسة؛ فلقد أرهقت نفسها بإنفاق طائل على الدفاع وتحمل أعباء مسئوليات عالمية واسعة النطاق. ولكن خلال عامين كان سور برلين قد انهار وبعده بعامين سقط الاتحاد السوفيتي نفسه، فقد حول التدهور وجهته لينال الطرف الآخر.

ثم كانت هناك معجزة اليابان الاقتصادية؛ حيث بدأ صعود القوى الأخرى في أواخر السبعينيات، واستمر خلال العقد ونصف القادم. وبدا أن اليابان إلى جوار غيرها من "النمور الآسيوية"، كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، ستتفوق على الولايات المتحدة اقتصاديًا. وفي عام ١٩٨٩، أشار الصحافي جيمس فالوز عام ١٩٨٩، إلى أن نموذج الاقتصاد الياباني المعتمد على الدولة يبدو أكثر تفوقًا من رأسمالية "دعه يعمل دعه يمر" الأمريكية ويبدو أنها ستتفوق عليها. وكان يمكن لليابان أن تكون القوة العظمى المقبلة، ولكن في الوقت الذي أفلست فيه أمريكا في الصراع الحرب الباردة، كان اليابانيون منشغلين بجمع كل الفوائد، كما لاحظ شالمارز جونسون (١٩٩٥) عندما قال إن الحرب الباردة انتهت وانتصرت اليابان. وفيما كان جونسون يؤكد على هذا، دخل الاقتصاد الياباني في حالة ركود لم يتعاف منها كليًا حتى الآن.

في الوقت الذي سقط فيه الاتحاد السوفيتي ولم تكن القوة الاقتصادية الصينية قد تجلت بعد، ظهرت الولايات المتحدة فجأة بمظهر القوة العظمى الوحيدة، وكان من المثير للإعجاب نجاحها في التعامل مع كثير من المشاكل العالمية

الحرجة. فقد فاز الأمريكيون في حرب الخليج، ووسعوا حلف الناتو شرقًا، وأحلوا السلام في البلقان بعد سفك الكثير من الدماء. وخلال معظم التسعينيات دفعت معظم العالم إلى تبني "إجماع واشنطن"[٧] حول الاقتصاد. غير أن هذه النجاحات صاحبتها إخفاقات مماثلة، فقد بدأ إجماع واشنطن في الانهيار مع الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧؛ حيث اعتبرت الوصفات والحلول الأمريكية خاطئة وربما مدمرة. وتأخرت واشنطن في منع كوريا الشمالية وإيران من تطوير برامج أسلحة نووية، رغم إعلانها المتكرر عن هذا العزم. وثبت في نهاية العقد أن نظام العقوبات على نظام صدام حسين عقيم وانهار في نهاية الأمر. ولم تفعل الولايات المتحدة والعالم معها شيئًا حيال الإبادة العرقية في رواندا، وجزئيًا كان هذا التقاعس الأمريكي بسبب فشلها في التدخل العسكري في الصومال قبل عام واحد من مذابح رواندا. وكانت أهم مساعي الولايات المتحدة في هذا العقد دعمها للتحول الديمقراطي والانتقال إلى الرأسمالية في دول شرق أوروبا. ورغم تقديمها بلايين الدولارات والخبرات والاستشارات غير المحدودة، وجدت الولايات المتحدة الأمور في روسيا تجري بعيدًا عن سيطرتها.

ولم يكن القادة الأمريكيون حتى في ذروة الهيمنة العالمية المفترضة، قادرين على حل الصراع العربي الإسرائيلي أكثر من اليوم. وحتى مع تحسن الوضع الاقتصادي وازدهاره، ووجود رئيس محبوب ويعمل بجد وإخلاص لتحقيق التسوية، خرجت إدارة كلينتون خالية الوفاض من مساعيها. ويذكر المفاوض السابق في الشرق الأوسط آرون ديفيد ميللر أن "بيل كلينتون قد اهتم وبذل الكثير من الوقت والطاقة لإنجاز سلام عربي إسرائيلي أكثر من سابقيه"، وكان محل إعجاب وتقدير من قبل العرب والإسرائيليين، و"قد عقد ٣ قمم في غضون ستة

٧) إجماع واشنطن Washington consensus: يشير هذا المصطلح إلى مجموعة من الخطط الاقتصادية التي أجمع عليها من قبل المؤسسات الاقتصادية التي مقرها واشنطن وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية والتي تدور حول تحرير الاقتصاد وتخفيض الإنفاق الحكومي، وقدمت هذه الخطط باعتبارها وصفات الإنعاش للاقتصادات المأزومة في العالم الثالث.

أشهر غير أنه فشل في كل منها". وقد انتهت فترة كلينتون الرئاسية بانهيار مباحثات السلام واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

وحتى شعبية التسعينيات كانت أمرًا خادعًا. فقد صنف صامويل هانتينغتون الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة المكروهة عبر العالم بسبب "سلوكها المتطفل والتدخلي والاستغلالي والأحادي والساعي للهيمنة والمنافق". وقد شجب وزير الخارجية الفرنسي سلوك القوة الفائقة، ودعا إلى نظام دولي متعدد القطبية لا تمارس فيه الولايات المتحدة دور المهيمن. وأخبر دبلوماسي بريطاني هانتيجتون أن المرء لا يقرأ عن رغبة العالم في أن تكون له قيادة أمريكية إلا في أمريكا، بينما في بقية العالم يدور الحديث حول السياسة الانفرادية والغطرسة الأمريكية.

بالطبع هذا هراء، فرغم ادعاء هذا الدبلوماسي البريطاني، فقد كانت هناك دول تنظر إلى القيادة الأمريكية من أجل الحصول على دعمها وحمايتها خلال الحرب الباردة وفي التسعينيات. والمسألة ليست في أن أمريكا كانت تفتقد دائمًا النفوذ العالمي، فمنذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن، والولايات المتحدة هي في حقيقة الأمر القوة العالمية المهيمنة التي حازت النفوذ الأكبر منذ روما القديمة، بل وتفوقت عليها. غير أنها لم تكن القوة القاهرة القادرة على فعل كل شيء. وإذا ما أردنا التحقق من كون الولايات المتحدة في حالة انحطاط أم لا، فنحن بحاجة إلى معايير معقولة يجب الاحتكام إليها. أما إذا قارنا نفوذ الولايات المتحدة اليوم بهيمنتها الشاملة الخرافية كما سبق وبيّنا، فإن هذا سيضللنا.

اليوم، تفتقد الولايات المتحدة كثيرًا من قدرتها على فرض إرادتها على كثير من القضايا الدولية، غير أن هذا لم يحرمها من تحقيق قدر من النجاحات والمعاناة من بعض الفشل، كما كان الأمر تمامًا في الماضي. وبصورة عامة كانت الولايات المتحدة أكثر نجاحًا في العراق منها في فيتنام. ورغم إخفاقها في احتواء الطموحات النووية لإيران في التسعينيات، فقد استطاعت عبر جهود إدارتين أن



تؤسس لمنظومة فعالة لمكافة الانتشار النووي في العالم. وربما يسجل لها نجاح ملحوظ في اجتثاث القاعدة وتدميرها خاصة إذا ما قورن الوضع بالفشل في تدمير الشبكات الإرهابية ووقف الهجمات الإرهابية في التسعينيات وهو الفشل الذي تُوّج بأحداث أيلول سبتمبر. وفاقت قدرة الولايات المتحدة على توظيف الطائرات بدون طيار في استهداف الإرهابيين ومنشآتهم في العقود الماضية أنواع التسليح التقليدية من قبيل "الهجمات الجوية وصواريخ كروز". هذا في الوقت الذي تبدو فيه التحالفات الأمريكية أكثر صحية، وليس خطأ الولايات المتحدة أن أوروبا أضحت أضعف من ذي قبل، فيما أصبحت التحالفات الأمريكية في آسيا أكثر اتساعًا وقوة في السنوات القليلة الأخيرة، وتمكنت واشنطن من تمتين علاقاتها مع نيودلهي والتي كانت أكثر محدودية.

لذا، فإن الأمر أكثر تشابكًا وامتزاجًا، وهو ما كان عليه دائمًا. فقد كان للولايات المتحدة لحظات تزايد فيها نفوذها وأخرى خبا فيها هذا النفوذ، ولكن ممارسة النفوذ دائمًا عمل شاق، وهو ما يفسر أنه في كل عقد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان الأمريكيون قلقين حيال تدهور نفوذهم وينظرون بعصبية إلى القوى التي تصعد على حسابهم. وفي الحقيقة فإن صعوبات تشكيل البيئة العالمية في أية حقبة هائلة. وقد حاولت قوى قليلة أن تمارس هذا الدور وبالكاد نادرًا ما تمكنت العظمى منها أن تحقق كل أهدافها أو حتى معظمها. ويمكن القول إن السياسة الخارجية مثل ضرب الكرة في البسيبول، إذا فشل المرء ٧٠٪ من عدد المرات، فإنه ينتقل إلى صالة المشاهير.

اليوم تبدو التحديات عظيمة، والصعود الصيني هو أكثرها وضوحًا، ولكن هذه التحديات لا تقارن بمثيلاتها في الحرب الباردة. فقط إذا اعتبرنا أن الحرب الباردة كانت يسيرة. واجه الأمريكيون في نهاية الحرب العالمية الثانية تهديدًا استراتيجيًا بالغًا تمثل في الاتحاد السوفيتي الذي كان بموقعه وحجمه تهديدًا للمصالح الأمريكية في أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا. في كل

هذه المناطق، واجه السوفييات أممًا مدمرة ومنهكة نتيجة الحرب. ولمواجهة هذه التحديات، كان على الولايات المتحدة أن توجه قوتها، العظيمة ولكن المحدودة، في كل هذه المناطق، وكان عليها أن تصنع لها حلفاء فيها، بعض هؤلاء كان من أعدائها القدامى الذين كان عليها أن تمدهم بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية لتكون قادرة على للوقوف على أقدامها في مواجهة الضغط السوفيتي. وأثناء الحرب الباردة، حاز السوفييات على نفوذ واسع ومثلوا ضغطًا على المصالح الأمريكية فقط من خلال وقوفهم ثابتين، بينما كان على الولايات المتحدة أن تباريهم. وجدير بالذكر أن إستراتيجية الاحتواء[٨] قد تم تقديسها بسبب نجاحها الواضح، وصدمت بعض المراقبين آنذاك؛ لأنها بدت غير نافعة، فقد هاجمها والتر ليبمان باعتبارها إستراتيجية خاطئة ومعتمدة على الأمل وتتنازل عن المبادرة الإستراتيجية لصالح السوفييات، بينما استنزفت أمريكا مواردها وهي تحاول أن تصنع دولاً تابعة وحكومات من الدمى تتسم بالضعف وعدم الكفاءة ولا يُعتمد عليها.

٨) سياسة الاحتواء Containment: رسمت هذه الإستراتيجية الخطوط العامة لسياسة الولايات المتحدة تجاه محاولة الاتحاد السوفييتي للتوسع ونشر الشيوعية في محيطه في أوروبا الشرقية والصين بعد الحرب العالمية الثانية، وظهر هذا المصطلح في المقال الشهير للمؤرخ والدبلوماسي جورج كينان بعنوان كان قد أعده من قبل كتقرير لوزير الدفاع جون فورستل عام ١٩٤٧، وتعني هذه الإستراتيجية محاصرة الخصم بسلسلة من التحالفات العسكرية والاقتصادية والنظم الصديقة التي تقيد حركته، وهو ما تبنته إدارة الرئيس هاري ترومان في بداية الحرب الباردة؛ حيث أسرعت إلى دعوة الحلفاء الأوروبيين إلى إنشاء حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٧، وإعلانه مبدأ ترومان الساعي الذي يشير إلى التزام الولايات المتحدة "بمساعدة الشعوب الحرة في الحفاظ على مؤسساتها الحرة ضد الحركات العدوانية التي تهدف فرض نظم شمولية عليها" وهو المبدأ الذي التي تقديم مشروع مارشال أو برنامج الإنعاش الأوروبي والذي اعتمد على تقديم مساعدات اقتصادية للدول الأوروبية المنكوبة بالحرب وبالأخص إيطاليا وفرنسا لمنع الأحزاب الشيوعية فيها من الوصول إلى الحكم. وقد طور وزير الخارجية في عهد أيزنهاور جون فوستر دالاس هذه الإستراتيجية إلى إستراتيجية ذات شقين هي الانتقام الشامل Massive Retaliation وتشير إلى الرد على أي تهديد سوفييتي برد قوي يشمل كل دول الكتلة الشرقية، وسياسة حافة الهاوية Brinkman-ship Policy وتعني الوصول مع السوفييات إلى أقصى حدّ ممكن من التصعيد لإجباره على وقف أي توسع جديد. وعلى مدار الحرب الباردة تأرجحت هذه السياسة بين إستراتيجية الانسحاب Rollback من المواجهة مع السوفييات كما حدث في أزمة المجر أو الانفراج Détente، وعادت مرة أخرى في نهاية الحرب مع غزو السوفييات لأفغانستان (١٩٧٩- ١٩٨٨) والمواجهة الشاملة التي أعلنتها إدارة ريجان مع إمبراطورية الشر ذاك المصطلح الذي أطلقه على الاتحاد السوفييتي.

اليوم وفي حالة الصين، نجد أن الوضع معكوس؛ فرغم أن الصين أغنى وستكون أغنى وأكثر تأثيرًا اقتصاديًا مما كان عليه السوفييات، فإن وضعها الإستراتيجي أكثر صعوبة. فقد تركت الحرب العالمية الصين في وضع ضعيف نسبيًا وهي تعمل بصعوبة على الخروج منه حتى الآن. وكثير من جيرانها هي أمم قوية وذات علائق قوية وروابط أقوى بالولايات المتحدة. وستواجه أوقاتًا عصيبة ،في حال أرادت أن تكون قوة إقليمية مهيمنة، طالما ظلت تايوان مستقلة ومرتبطة إستراتيجيًا بالولايات المتحدة، وطالما ظلت قوى مثل اليابان وأستراليا وكوريا مضيفة للقوات والقواعد الأمريكية. وستحتاج الصين إلى حلفاء ليكون لديها الفرصة أن تطرد الولايات المتحدة خارج معاقلها في غرب المحيط الهادي. ولكن إلى الآن لا زال للولايات المتحدة حلفاؤها، ولديها من القوات القادرة على تحريكها إلى قواعد المواجهة، وكما تمتلك الولايات المتحدة السيطرة على المساحات المائية والممرات المائية التي على التجارة الصينية أن تمر بها. وإجمالاً فإن مهمة الصين كقوة عظمى صاعدة وهو ما يعني ضرورة أن تدفع الولايات المتحدة من موقعها الحالي، هي أصعب من مهمة أمريكا التي ليس عليها إلا أن تحافظ على مقومات قوتها.

ولكن هل أمريكا قادرة على القيام بهذا، أي الحفاظ على موقعها الحالي؟ يدفع المزاج التشاؤمي السائد اليوم بعض الأمريكيين للشك في قدرة بلادهم على هذا. وفي الحقيقة، فإن موضع شكهم هو قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في لعب دورها في أية منطقة في العالم كقوة مهيمنة كما كان الأمر في الماضي. ويرى بعضهم أنه إذا كان حديث بول كينيدي في عام ١٩٨٧ عن الترهل الإمبريالي لم يكن صحيحًا آنذاك، فإن هذا الحديث يصدق اليوم بدقة في وصف المأزق الأمريكي. فالولايات المتحدة تعاني من أزمة مالية، ونظام سياسي مغلق، ومجتمعها نفسه يعاني من كثير من الأمراض التي تتضمن ركود الأجور والتفاوت في الدخول، وضعف النظام التعليمي وتآكل البنية التحتية، وكل هذا يعد سببًا كافيًا لحاجة أمريكا الماسة إلى أن تخفض من تواجدها على المسرح الدولي وأن تتخلى

عن كثير من التزاماتها فيما وراء البحار للتركيز على بناء الأمة في الداخل، بدلاً من أن تستمر في تشكيل العالم كما كان الأمر في الماضي.

مرة أخرى تحتاج هذه الافتراضات الشائعة إلى فحص متأنٍّ.

فإلى أي حد يصل ترهل القوة الأمريكية؟ الإجابة تاريخيًا عن هذا أن الأمر ليس كما يتصوره البعض؛ فعند حساب الأرقام المعلنة لعدد القوات الأمريكية في الخارج. فإن المرء يتخيل لدى استماعه إلى هذا الجدل اليوم أن هناك قوات أمريكية ملتزمة بالخارج أكثر من ذي قبل، ولكن هذا ليس بصحيح؛ ففي عام ١٩٥٣، كان لدى الولايات المتحدة حوالي مليون جندي منتشرين عبر البحار، ٣٢٥٠٠٠ قوات قتالية في كوريا، وأكثر من ٦٠٠٠٠٠ متمركزين في أوروبا وآسيا ومناطق أخرى. وفي عام ١٩٦٨م، كان لدى أمريكا حوالي مليون جندي على أراضٍ أجنبية– ٥٣٧٠٠٠ في فيتنام والبقية في مناطق أخرى. على النقيض من هذا، في صيف ٢٠١١، وفي ظل الانتشار الأمريكي في حربين، كان هناك ٢٠٠٠٠٠ جندي مقاتل في أفغانستان والعراق معًا، وحوالي ١٦٠٠٠٠ جندي في أوروبا وشرق آسيا. وإجمالاً، وبتضمين القوات المتواجدة في مناطق أخرى من العالم، فهناك حوالي نصف مليون جندي منتشرين بالخارج. وهذا الرقم أقل من انتشارات وقت السلم في الحرب الباردة. في عام ١٩٥٧، على سبيل المثال، كان هناك ٧٥٠٠٠٠ جندي منتشرين حول العالم. وخلال عقد واحد بين انهيار الاتحاد السوفييتي وهجمات ١١ سبتمبر، كان عدد القوات الأمريكية المنتشرة حول العالم أقل من عددها الحالي. وتبدو المقارنة لافتة للنظر، إذا أخذنا في الاعتبار نمو التعداد السكاني في أمريكا، فعندما كان هناك مليون جندي منتشرين عبر البحار، كان عدد سكان الولايات المتحدة ١٦٠ مليون نسمة. واليوم، يصل عدد السكان إلى ٣١٣ مليون نسمة في الوقت الذي ينتشر فيه بالخارج نصف مليون نسمة، فقد تضاعف عدد السكان، فيما انخفضت القوات الأمريكية بالخارج إلى النصف.



وماذا عن التكلفة المالية؟

يبدو أن هناك اعتقادًا سائدًا بأن تكلفة هذه الانتشارات العسكرية، والإنفاق العسكري بشكل عام، تساهم بشكل كبير في خلق العجز المالي الذي يهدد قدرة الاقتصاد على تسديد ديونه. غير أن الأمر ليس كذلك، فكما لاحظ قيصر الميزانية السابق أليس رفلين أن العجز الذي تسببه التوقعات الخائفة من المستقبل ليست نتيجة "الإنفاق المتزايد على الدفاع"، وهي أقل بكثير من الإنفاق على المساعدات الأجنبية. ومسار العجز المتوقع في السنوات القادمة سيكون نتيجة تضخم الإنفاق على الاستحقاقات الاجتماعية. وحتى التخفيضات الكبرى في ميزانة الدفاع لن تؤدى إلى أكثر من ٥٠ إلى ١٠٠مليون دولار من المدخرات السنوية. وهي جزء ضئيل يتراوح بين ٤ إلى ٨٪ بالنسبة لـ ١,٥ تريليون قيمة العجز الذي تواجهه الولايات المتحدة.

في عام ٢٠٠٢م، كان بول كينيدي يتعجب من قدرة أمريكا على أن تبقى القوة العالمية المفردة على العالم بثمن زهيد. كانت الولايات المتحدة تنفق ٣,٤ من الناتج القومي الإجمالي على الدفاع، اليوم تنفق أقل من ٤٪، وفي السنوات المقبلة من المتوقع أن تقل هذه النسبة مرة أخرى، وبالتالي ستبقى القوة رخيصة بمقاييس تاريخية، وتكلفة البقاء كقوة مهيمنة ليست باهظة.

وإذا كنا جادين في ممارسة التمارين الحسابية، مرة أخرى، فلا يمكننا حساب تكلفة البقاء في هذا الوضع، دون حساب تكلفة فقدانه. فبعض تكاليف تراجع دور أمريكا في العالم بالطبع لا يمكن حسابه كميًا. فما قيمة أن يعيش الأمريكيون في عالم من الديمقراطيات بدلا من عالم تحكمه ديكتاتوريات؟ ولكن بعض التكاليف يمكن قياسها. إذا حاول البعض أن يقوم بهذا. فإذا أنتج تدهور القوة العسكرية الأمريكية، فسيتفكك النظام الاقتصادي العالمي؛ إذن إن الطرق التجارية والممرات المائية ستصبح غير آمنة؛ لأن البحرية الأمريكية غير قادرة على حمايتها. وستنفجر الحروب الإقليمية بين القوى الكبرى لأنها لم تعد

مقيدة بالقوة الأمريكية العظمى، وسيتعرض حلفاء أمريكا للهجوم، لأنها غير قادرة على الدفاع عنهم، وستصبح طبيعة النظام الدولي أقل حرية وانفتاحًا. كل هذا إذا ما حدث، سيكون هناك تكاليف ممن الممكن حسابها. وليس من الصعب تخيل حجم الخسائر التي ستتعاظم أكثر من المدخرات التي يمكن كسبها من خلال تخفيضات ميزانية الدفاع وموازنة المساعدات الأجنبية بمعدل ١٠٠ بليون في العام. فبإمكان المرء أن يوفر نقودًا من خلال شراء سيارة مستعملة بدون تأمين أو ضمانات، ولكن ماذا سيحدث إذا تعرض لحادثة؟ القوة العسكرية الأمريكية تقلل من مخاطر الحوادث من خلال الردع، وتقلل تكلفة الحوادث التي تحصل بسبب تخفيض فرص الفقد. هذه المدخرات يجب أن تكون جزءًا من الحساب، وكما أن أمر الدولارات والسنتات بسيط للغاية، فربما يكون من الرخيص جدًا أن نحافظ على مستوى الحالي من التدخل الأمريكي في العالم بدلاً من تقليله.

ربما يكمن الهم الأكبر لدى هؤلاء الذين يعتقدون بانحطاط أمريكا، ليس قدرة الولايات المتحدة على أن تلعب دورها في العالم، بل ما إذا كان الأمريكيون قادرين على حل مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة. وكما يتساءل العديد من رجال الدولة والمعلقين، هل الأمريكيون قادرون على ما تتطلبه المنافسة بكفاءة في عالم القرن الحادي والعشرين؟

الإجابة الصريحة عن هذا السؤال هي "من يعرف؟". إذا كان للتاريخ الأمريكي أن يقودنا للإجابة عن هذا، فهناك أسباب تدعونا للتفاؤل. فقد واجه الأمريكيون فترات عصيبة من قبل، والعديد من الأجيال السابقة خبرت وشعرت بمعنى فقدان القوة والفضائل الغائبة. ومنذ أن رثى باتريك هنري عام ١٧٨٨م سقوط الأمة من مجدها الماضي، "عندما كانت الروح الأمريكية في شبابها"، كانت هناك أوقات عديدة عبر القرنين الماضيين، واجه فيها النظام السياسي اختلالات وأعطاب بدا معها أنه غير قادر على التعاطي مع الأزمات القومية وغير قادر على إيجاد حلول لها. من العبودية ثم إعادة البناء إلى اضطرابات التصنيع في نهاية القرن التاسع



عشر إلى أزمة الرفاه الاجتماعية أثناء الكساد الكبير إلى الارتباكات وجنون العظمة التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية وفي سنوات الحرب الباردة المبكرة. وكل من يستعيد ذكريات حرب فييتنام وأزمة الطاقة والركود التضخمي ووترجيت لا يمكن أن يصدق أن أزماتنا الحالية لا يمكن التغلب عليها.

لكن النجاح في الماضي لا يضمن النجاح في المستقبل. ولكن هناك شيء يبدو أكثر وضوحًا من الأدلة التاريخية، هو أن النظام الأمريكي، رغم خصائصة المحبطة غالبًا، قد أظهر قدرة عالية على التكيف مع الصعوبات والتغلب عليها والتعافي منها أكثر من أي نظام مماثل في الأمم الأخرى حتى تلك التي تعد منافسين جيوسياسيين. ويرتبط هذا بدون شك بالحرية النسبية التي يتمتع بها المجتمع الأمريكي الذي يكافيء المبدعين غالبًا خارج بنية السلطة القائمة. من أجل إنتاج طرق جديدة للتعامل مع الأمور. وكذلك يرتبط هذا بالنظام السياسي المفتوح والذي يمكن الحركات الاجتماعية من أن تجد مسارًا لها للتأثير على المؤسسات. ويتسم النظام الأمريكي جزئيًا بالبطء؛ ذلك لأن الآباء المؤسسين قد صمموه على قواعد من الفيدرالية والتوازن والرقابة بين السلطات والدستور وميثاق الحقوق المكتوب، ومع ذلك إن لهذا النظام قدرة ملحوظة على الشروع في إحداث تغيرات إذا ما خرجت الأمور عن السيطرة أو كاد الوضع أن ينفجر. كما أن هناك انتخابات دورية هامة يترتب عليها دائمًا بإحداث تحولات، وتوفير حلول سياسية جديدة لمشكلات قديمة وتبدو غير قابلة للحل بشكل واضح. بالطبع لا توجد ضمانات؛ فهذا النظام السياسي لم يكن قادرًا على حل أزمة العبودية بدون حرب. ولكن في كثير من القضايا الكبرى التي ثارت عبر تاريخهم، استطاع الأمريكيون أن يجدوا طريقهم وأن يفرضوا إرادتهم في تحقيق وتنفيذ الإجماع الوطني.

عندما كان بول كينيدي في عام ٢٠٠٢م يتعجب من النجاح المستمر للقوة العظمى الأمريكية، ذكر أن إحدى الأسباب الرئيسة لإعجابه هو قدرة الأمريكيين

على التغلب على ما بدا له عام ١٩٨٧م الأزمة الاقتصادية طويلة الأمد. فقد رد رجال أعمال والساسة الأمريكيون على دعاوى الانحدار باتخاذ أفعال؛ من بينها تقليل النفقات، وتقليل حجم الشركات وجعلها أكثر فاعلية وجعلها تستثمر في التكنولوجيا الجديدة، وتطوير ثورة الاتصالات، والتقليل من حد العجز الحكومي، وقد ساعد كل هذا في تحقيق قفزات إنتاجية عامًا بعد عام. ولنا أن نتخيل أن الأمريكيين سيتغلبون على أزمتهم الحالية بنفس الطريقة.

ومن المقبول جدًّا تصور أن الأمم الأخرى سوف، كما كان يحدث في الماضي، تدخل في أزمات؛ فلا يوجد أمة تستطيع تحقيق معجزات اقتصادية دون أن تتعرض لأزمات. ودول مثل البرازيل وتركيا والهند وروسيا، لها تاريخ حافل بالتعثر، وهو ما يعني أن طريقها المستقبلي لن تكون مُعبَّدةً بسهولة. وهناك تساؤل حقيقي عما إذا ما كان النموذج الأتوقراطي الصيني، والذي أثبت كفاءته في اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بالاقتصاد في وقت قصير، سيكون قادرًا على التحلي بالمرونة اللازمة على المدى الطويل على تبني التغيرات الحادثة في البيئة الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية الدولية.

باختصار، من المحتمل أن يكون هناك الكثير من الحظ الطيب الذي كان للولايات المتحدة وساعدها على التغلب على الأزمات، وأن تنبعث مرة أخرى أكثر قوة وصحة من الأمم الأخرى، فيما يتعثر منافسوها الكثر. وربما يكون أكثر من تفكير متفائل أن نعتقد أن هذا قد يحدث مرة أخرى.

ولكن هناك خطر في هذه الأثناء، فبينما تناضل الأمة من أجل الاستمرار، قد يقتنع الأمريكيون أنفسهم أن نهاية حتمية ، أو أن الولايات المتحدة تستطيع أن تحصل على مهلة بالتخلي عن مسئولياتها العالمية لتعيد ترتيب بيتها من الداخل. بالنسبة للعديد من الأمريكيين، فإن الإيمان بحتمية التدهور يمثل لهم فرصة مثالية ومرحبًا بها للتخلص من الأعباء الأخلاقية والمادية التي تحملها بلادهم منذ الحرب العالمية الثانية، وبدون وعي قد يتوق البعض إلى إرجاع الأمور إلى ما

كانت عليه عام ١٩٠٠، عندما كانت الولايات المتحدة قوية وغنية وغير مسئولة عن النظام العالمي.

والافتراض الرئيس الذي يتأسس عليه هذا الخطاب هو أن النظام الدولي بإمكانه الاستمرار بغض النظر عن القوة الأمريكية، أو على الأقل بالحد الأدني منها، أو أن الآخرين قادرون على سد الفراغ، أو أن المنافع التي يحدثها النظام الدولي مستمرة ولا تتطلب التدخل من أحد. ولكن لسوء الحظ، فالنظام الدولي القائم، بدرجة حرياته المتسعة، وازدهاره العام، وغياب صراع القوى الكبرى عنه، هو هش بقدر ما هو نادر أن يكون هكذا. والحفاظ عليه يمثل نضالاً في كل عقد، وسيستمر الأمر هكذا في العقود القادمة. ويتطلب حفظ النظام الدولي القائمة القيادة الأمريكية الدائمة والالتزام الأمريكي الدائم بالقيادة.

في نهاية الأمر، يبقى أن القرار لازال في يد الأمريكيين. وكما لاحظ تشارلز كروثامر، فإن الانحطاط اختيار، وليس مصيرًا محتومًا على الأقل إلى الآن. والإمبراطوريات تصعد وتسقط ولكن السؤال هو متى. المسألة هي مسألة وقت، إذا كانت أمريكا ستبدأ في الانهيار خلال العقدين القادمين، ولن تبقى لقرنين آخرين فإن الأمر يهم كل الأمريكيين والعالم الذي يعيشون فيه.

التعليق

"إن من يحدثك عن أن القوة الأمريكية في انهيار، لا يعرف بالضبط عما يتحدث عنه" جاء هذا في خطاب الاتحاد للرئيس باراك أوباما الذي ألقاه على الأمة الأمريكية في ٢٤ يناير الماضي. ورغم أن هذا يعد نفيًا قاطعًا لمثل هذا الجدل الذي قرأناه في مقالتي ستيفن والت وروبرت كاجان، بتأكيد أوباما على ديمومة التفوق الأمريكي، غير أن هذا النفي الرسمي لا يعد حسمًا لهذا الجدل، والذي يتضح أنه ترافق مع خروج الولايات المتحدة للعالم مع الحرب العالمية الأولى، بل إن هناك ما يورد عن الرئيس الأمريكي جون كوينسي آدامز الرئيس السادس للولايات المتحدة الذي أكد على أنه ليس على أمريكا أن تغزو العالم لتحارب شياطينه، وهو ما يعني أن هذا المعضلة قد نشأت في بدايات تكوين الأمة الأمة الأمريكية، وتعاظم الجدل حولها بالطبع مع كل انخراط أمريكي في الشأن الدولي، خاصة في لحظات التعثر الاقتصادي، أو الانتكاسات الدبلوماسية أو الهزائم العسكرية.

ورغم أن هذا الجدل يدور حول موضوع واحد وهو مستقبل القوة الأمريكية أو موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي، فإنه يناقش عدة عناصر:

- طبيعة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في تشكيل النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن.
- العلاقة الجدلية بين القوة الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي للولايات المتحدة عبر ما يزيد عن نصف قرن.
- حدود تأثير أزمات النظام الدولي على القوة الأمريكية.
- ماهية التحديات التي تواجه الدور المستقبلي للولايات المتحدة في تشكيل النظام الدولي.
- الأسس الذي يجب أن تنبني عليه السياسة الخارجية تجاه العالم في الفترة القادمة.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه والت أن العالم قد مر منذ عام ١٩٤٥م، بما يمكن أن يطلق عليه العصر الأمريكي، وتطلق عليه أدبيات أخرى عهد السلام الأمريكي Pax Americana جريًا على إلحاق الهيمنة الأمريكية تاريخيًا بالهيمنة البريطانية Pax Britannica وبالهيمنة الرومانية في العالم القديم Pax Romania، وهي مقدمة يبني عليها تحليله ويستقرئ التاريخ من خلالها، فالولايات المتحدة قد صنعت قواعد النظام الدولي، وصنعت مؤسساته (الإطار المؤسسي للنظام المتمثل أساسًا في منظومة الأمم المتحدة ومنظومة المؤسسات الاقتصادية العالمية)، كما ساهمت في تفكيك الإرث الاستعماري للقوى الأوروبية القديمة بدعمها تفكيك الاستعمار، وغيرها من الجهود الأمريكية التي يذهب إلى أنها صنعت هيمنة أمريكية على العالم، وبالتالي يصبح التراجع في قدرة الولايات المتحدة على التحكم في ترتيبات الأمن والاقتصاد والسياسة الدولية انهيارًا أو على الأقل تآكلاً في هذه الهيمنة.

أما روبرت كاجان، فيبني أطروحته على مقولة اتفاقية وهي أن أمريكا صنعت هذا العالم كما نعرفه، غير أن هذه الصناعة الأمريكية لم تعنِ هيمنة مطلقة على العالم، وربما كان للولايات المتحدة اليد الطولى في ترتيبِ الأمن والاقتصاد والسياسة الدولية بمؤسساتها وتفاعلاتها غير أنها لم تكن الوحيدة في هذا الصدد؛ فقد بدأت الولايات المتحدة في تريتب عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أثناء الحرب نفسها ومنذ السنة الأولى التي قررت فيها دخول الحرب عبر مجموعة من القمم والمؤتمرات التي عقدتها مع حلفائها في الحرب (الاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا) وهو ما يعني أنها لم تكن وحدها وإن تصدرت المشهد الدولي، ويركز كاجان على تصور معين للولايات المتحدة في النظام الدولي وهو أن سجل قيادتها للعالم تختلط فيه الانتكاسات بالانتصارات، وبالتالي فإن اللحظة الحالية من تحولات النفوذ ليست فريدة في التاريخ الأمريكي.

رغم أن المقالتين تعبران عن حالة جدلية في استقراء المستقبل، فإنهما تعتمدان أساسًا على استقراء التاريخ، ورغم الاتفاق على الحوادث والمحطات التي مر بها الدور الأمريكي في العالم، غير أن هناك اختلافًا على المقدمات الافتراضية التي تعتمد عليها هذه القراءة، ومن ثم النتائج المترتبة عليها مستقبلاً، وبالتالي نجد أنفسنا أمام حالة مثالية لما يمكن أن يكون القراءة الأيديولوجية للتاريخ. ويصبح الأمر أكثر وضوحًا إذا ما وضعنا كل كاتب ومقاله في سياقه الفكري العام؛ فستيفن والت من أهم المنظرين للتيار التيار الواقعي في السياسة والفكر الأمريكيين، فيما أن كاجان من أهم مؤرخي ومنظري تيار المحافظين الجدد؛ وهو ما يدفعنا لإلقاء الضوء على هذين التيارين.

وتتحدد الرؤية الواقعية التي يعبر عنها ساسة (مثل هنري كيسنجر وزبجينو بريجنسكي) وأكاديميون (مثل كينيث والتز وجون ميرشايمر وستيفن والت) للسياسة الخارجية الأمريكية في كون النظام الدولي يتسم بالفوضوية anarchy وهو ما يعني عدم وجود قوة مهيمنة قادرة على تنظيم قواعده. ويفترض هذا الاتجاه أن الدول باعتبارها الفاعل الرئيس في هذا النظام تتسم بشكل من العقلانية التي يجعلها قادرة على تحديد مصلحتها الوطنية والتصرف حيالها بما في سبيل تعظيمها. يؤمن الواقعيون بأننا نعيش في عالم تحكمه آليات توازن القوة؛ بحيث يحدث هذا التوازن بشكل تلقائي، وبالتالي لا يجب التدخل المفرد من خلال تحمل أعباء لا تستطيع الدولة القيام بها، وهم يعولون على التعاون الدولي في حال إخلال التوازن من خلال تبني دبلوماسية متعددة الأطراف تتقاسم فيها الدول ذات المصلحة الأعباء؛ من أجل ضمان توازن النظام الدولي.

ومن خلال هذا يمكننا فهم تأكيد والت على ضرورة تخلي الولايات المتحدة عن دور القوة التي لا غنى عنها، وأن تكون أكثر عقلانية ورشادة في حساب تكاليف تدخلها في الشأن العالمي، وهو يقدم في هذا الصدد أن تتبنى إستراتيجية الموازنة الخارجية كإطار جديد لسياستها الخارجية، هذه الإستراتيجية أن تمارس



دور الراكب المجاني في حين يدفع غيرها تكاليف الحفاظ على مصالحها، فيما تتدخل فقط بصورة مباشرة في حال تهددت مصالحها بشكل لا يقدر حلفاؤها الدفاع عنها.

أما التيار المحافظ الجديد فتوصف رؤيته للسياسة الخارجية بأنها الويلسونية Wilsonianism نسبة إلى الرئيس ودرو ويلسون الذي قاد الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى وصاحب المبادئ الأربعة عشر الشهيرة التي استندت عليها السياسة الأمريكية في هذه الحرب وأثناء مفاوضات الصلح. ولكنها ويلسونية ذات أنياب، فالمحافظون يؤمنون برؤية مثالية للعلاقات الدولية، يصبح فيها على القوة العظمى الدور الأكبر في حفظ السلام والأمن الدوليين، وبالتالي هناك ما يمكن أن يكون شبيهًا بعبء القيادة المقدر للولايات المتحدة أن تقوم به، وبالتالي هي إمبراطورية ذات رسالة أخلاقية هدفها نشر الديمقراطية. هذه الرسالة سيتوجب تحقيقها في عالم يسكنه الشر والاتجاهات غير الديمقراطية، وهو ما يعني ضرورة تعظيم القوة العسكرية والتركيز عليها، والتوسع في الإنفاق عليها، وربما لا يحتاج القضاء على مصادر تهديد النظام العالمي مبادرات دولية واتخاذ إجراءات تعاونية ومن ثم ستكون الأولوية للسياسة الأحادية، وتتضمن في بعض الأحيان الهجمات العسكرية الاستباقية، كما حدث في الحرب على الإرهاب.

عبّر عن هذه الرؤية المثالية العديد من المفكرين مثل إريفنج كريستول (الأب الروحي للمحافظين الجدد)، ووليام كريستول، وروبرت كاجان وتشارلز كروثامر، وماكس باوت، ونورمان بودهرتز، وعدد من الساسة الذين سيطروا على إدارة بوش مثل ريتشارد بيرل ودوجلاس فايث وبول وولفويتز وإليوت إبرامز وريتشارد أرميتاج. وقد خبا تأثير المحافظون الجدد في فترة الرئاسة الثانية لبوش، ومع مجيء إدارة أوباما تراجع تأثيرهم بصورة كبيرة، غير أن هذا التأثير لم ينتفِ كلية؛ وذلك لتمركزهم في بعض مواقع الإدارة، ووجود مؤسسات بحثية تستوعب وتترجم فكرهم وتقدمه للإدارة. ومن هذه المؤسسات معهد أمريكان إنتربرايز،

ومؤسسة هيرتيدج، والمعهد اليهودي للأمن القومي. وقد ساهم كل من روبرت كاجان ووليام كريستول ودان سينور (مؤسسي مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي أشرنا إليه في المقدمة) في تأسيس (مبادرة السياسة الخارجية) بهدف تطوير رؤى المحافظين الجدد، وهو ما يفسر استمرار تأثيرهم سواء على مستوى خطاب الإدارة أو سياساتها.

رغم أن كاجان أكثر تاريخانية من والت الواقعي، فإن هذا الحس الأيديولوجي في قراءة التاريخ يتضح أكثر لديه، فهو يؤكد على ضرورة استمرار الولايات المتحدة في قيادة العالم باعتبارها الأمة التي لا غنى عنها، وأن تخليها عن القيام بهذا الدور سيؤدي إلى انهيار النظام الدولي، وهو بهذا يشير إلى استمرار الفكر المحافظ في الدعوة إلى تضخيم القوة العسكرية، وربما الانخراط في مغامرات من قبيل قمع القوة الإيرانية عسكريًّا، ونجده مثلاً لم يعطِ وزنًا للهزائم التي تعرضت لها أمريكا في أفغانستان والعراق، ويعتبر أن هذين الحَربين لم تكونا مكلفتين بالشكل الذي يدعيه مَن يذهبون إلى انحدار القوة الأمريكية (The Declinist)، ويدعي نجاح الولايات المتحدة في القضاء على الشبكات الإرهابية، ولا يشير في هذا الصدد إلى اتساع نطاق العنف ليشمل باكستان بعد حرب بلاده على أفغانستان. وبينما يقدم الواقعيون إستراتيجية جديدة لإنقاذ الموقف الأمريكي المتعثر، نجد أن كاجان يحذر من خطورة خفض الانتشار العسكري الأمريكي حول العالم أو خفض الإنفاق على القوة العسكرية. وهو يتذرع بمخاطر إستراتيجية وأخلاقية في حال حدوث هذا.

ومع ذلك نجد أن هناك اتفاقًا بين كاجان ووالت على النظام العالمي يمر بمرحلة تحول لم تكتمل بعد، وأن الولايات المتحدة لا زالت هي الأقوى عالميًّا، بل وأن الانحطاط والسقوط قادم لا محالة، ولكنها مسألة وقت كما قال كاجان. وبهذا تتراجع تمامًا مقولة نهاية التاريخ كما راجت عقب الحرب الباردة، وقد استندت هذه النظرية كما صاغها فرانسيس فوكوياما على أن التاريخ الإنساني

قد وصل إلى نقطة التطور المطلقة بانتصار الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية كما تعبر عنها الولايات المتحدة مع سقوط الاتحاد السوفييتي. وكان كاجان في كتابه "عودة التاريخ ونهاية الأحلام" (٢٠٠٧) قد انتقد فوكوياما يف هذا الطرح حيث رأى أن الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة قد شهدت جملة من الاستنتاجات الخاطئة المتعلقة بنهاية الصراعات بين الأمم على عكس حركة التاريخ المستمرة التي تنبئ بعودة الصراع بين الأمم بما يتجاوز القطبية الجامدة، وقد ذهب في كتابه هذا أن العالم سينقسم إلى معسكرين: الأول ديمقراطي ليبرالي يضم الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والهند، والثاني يضم الدول غير الديمقراطية وعلى رأسها الصين وروسيا.

وكذلك يوجد اتفاق على أن أكبر تحدٍّ مستقبلي تواجهه الولايات المتحدة كقوة عظمى يتمثل في الصين وقوتها الاقتصادية الصاعدة التي يتوقع والت أن تحل محل الاقتصاد الأمريكي كأكبر اقتصاد عالمي، ويرى أن خطرها أكبر من التحدي الذي واجهته الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة وتمثل في الاتحاد السوفييتي، في حين أن كاجان يرى أن هذا الخطر سيتحقق فعليًّا في حال ترجم الصينيون قوتهم الاقتصادية إلى قوة عسكرية. ورغم أن الرؤيتين تعتمدان على المفهوم المركب "للقوة" باعتبارها حاصلاً لتفاعل المقدرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، أو مزيجًا بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، غير أنهما يتركزان على الخطر الصيني من منظور تبسيطي للقوة الصينية، فوالت يراها قوة اقتصادية فقط، فيما يراها كاجان تكمن في القوة العسكرية فقط. وفي الوقت الذي تهتم فيه المقالتان بصعود قوى مثل الهند وتركيا والبرازيل، نجدهما تغفلان ذكر صعود القوة الروسية، رغم أن روسيا قد نجحت في ظل بوتين (٢٠٠٠- إلى الآن) في التخلص من تبعات السقوط السوفييتي، كما نجحت في تصحيح وضعها الاقتصادي، واستعادة نفوذها في محيطها القديم، ولعل الحرب الروسية الجورجية التي اندلعت في صيف (٢٠٠٨م) كانت مؤشرًا قويًّا على عودة الدب الروسي في مواجهة الولايات المتحدة التي لم تفلح تهديداتها لروسيا بمعاقبتها وعزلها

عن العالم في محاولة للدفاع عن حليفها الجورجي في إثناء موسكو عن موقفها. ومن أوائل المشروعات التي تراجع عنها أوباما فور وصوله للبيت الأبيض كان مشروع الدرع الصاروخي الذي سعت لإنشائه إدارة بوش في مواجهة موسكو. ولعل التحدي الروسي يبرز في مواجهة واشنطن في مناطق أخرى أهمها الشرق الأوسط، خاصة مع تصاعد سخونة الأحداث باندلاع الثورات العربية وحلول الربيع العربي.

الربيع العربي وتحولات القوة العالمية

يبدو أن هناك اتفاقًا على أن أمريكا فقدت السيطرة على الأحداث في المنطقة العربية منذ يناير ٢٠١١، باندلاع انتفاضات الربيع العربي (أو الصحوة العربية)، ورغم هذا الاتجاه السائد، غير أن الأمر يحتاج إلى تدقيق لا يقع أسيرًا للحظة الحالية من التحول في المنطقة والعالم. فمن ناحية نجد أن هذه الظاهرة المسماة إعلاميًّا بالربيع العربي لم تكتمل بعد ولا يمكن القول إنها تتبع نموذجًا معينًا أو خطى معينة، فقد بدأت بشكل عفوي واستمرت بحكم التداعي وأثر الدينمو، وبينما اتخذت طابعًا سلميًّا في تونس ومصر، نجدها اتخذت مسار الحرب الأهلية في ليبيا مما استدعى التدخل الدولي الذي جاء بشرعية عربية وأممية، وفي حين بدأت الانتفاضة في سوريا سلمية، غير أن تعثرها يزج بها يومًا بعد آخر إلى مسار الحرب الأهلية، مع تصاعد عنف النظام وجييشه ومليشياته. وفي البحرين، نجح تدخل الدول الخليجية في قمع الانتفاضة عسكريًّا.

يختلف الوضع الإستراتيجي لكل بلد عربي حسب أهميته في خريطة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فإسقاط نظام بن علي في تونس لم يكن بأهمية إسقاط حكم مبارك في مصر، وقد ارتبكت الإستراتيجية الأمريكية في بداية الأحداث في مصر وبعد تنحي مبارك لتسارعها وعدم قدرتها على بلورة تعاطي محدد المعالم نحوها، غير أنها ضمنت أن خلفاء مبارك في الحكم قد حافظوا على نفس الوضع الإستراتيجي لها بالنسبة للولايات المتحدة؛ وذلك لتأكيدهم



على السلام مع إسرائيل، وهو نفس التأكيد الذي أعلنته كل القوى السياسية بما فيها القوى اليسارية والإسلامية، بل انخرط بعضها في حوار مفتوح مع واشنطن، وهو ما يعني اطمئنان الأخيرة إلى أن تحولات النظام في مصر ليست معادية لها إن لم تكن في صالحها. ورغم الخلافات التي ثارت في الأشهر الأخيرة بخصوص منظمات المجتمع المدني، نجد أن المجلس العسكري الحاكم قد تراجع أمام الضغط الأمريكي بما أثار انتقادات القوى الثورية.

أما في ليبيا، وتنبع أهيمتها في كونها منبعًا هامًّا للنفط، فقد ضمنت واشنطن بدعمها الإسقاط العسكري لنظام القذافي (المثير لإزعاجها) أن لها إلى جانب حلفائها الأوروبيين في الناتو القدرة على تشكيل الأحداث وضمان تدفق النفط، وبالتالي اكتسبت نفوذًا جديدًا سيتعزز بإقامة نظام أكثر استقرارًا بضمانات أوروبية.

وتبدو الأمور أكثر تركيبًا إذا ما أتينا للحديث عن الوضع في سوريا، ففيها يتجلى انعكاس لتحولات النظام الدولي؛ فنظام الأسد يحتمي بتحالفه الوثيق مع روسيا والصين المنافسين للهيمنة الأمريكية على العالم، وبتحالف عضوي مع إيران الخصم اللدود للنفوذ الأمريكي في المنطقة منذ (١٩٧٩م)، ولم يكن النظام السوري في زمرة التحالفات الأمريكية في المنطقة، فضلا عن أن واشنطن لم تبلور بعد إستراتيجية معلنة إلى الآن للتعامل مع فرضية سقوطه، كل هذه العوامل وغيرها تفسر عدم القدرة التي تحدث عنها والت لإقناع بشار الأسد بالتنحي. وهو ما يفسر أيضًا العجز الدولي والإقليمي تجاه هذه الأزمة التي وصلت إلى طريق الحرب الأهلية، فقد أصاب الفيتو الصيني والروسي مجلس الأمن بالشلل، في الوقت الذي تعجز فيه الجامعة العربية عن بلورة حل لها بعد فشل مهمة مراقبيها، حتى مع اندماج مبادراتها مع الأمم المتحدة، حيث كادت أن تفشل مهمة المبعوث العربي والأممي هي الأخرى.

ومن ناحية أخرى نجد أن سلسلة التحالفات الوثيقة بين واشنطن والدول الخليجية لم تتعرض حتى الآن إلى أية درجة من الزعزعة أو حتى الخلافات (عدا

الخلافات الهامشية المتعلقة بتسليح المعارضة السورية). ورغم الخلافات التي ثارت بين تركيا وواشنطن سواء المتعلقة بالتعامل مع إسرائيل أو الأزمة الليبية، فإن واشنطن وأنقرة لا زالا على تحالفهما الوثيق الذي لم يتعرض للزعزعة. ومن هذا لا يمكننا القول إن أمريكا فقدت نفوذها في الشرق الأوسط بسبب الربيع العربي، كما أنها استنادًا إلى منطق كاجان ليست صاحبة اليد الطولى في تفاعلات المنطقة، كما كان الأمر دائمًا منذ إعلان مبدأ آيزنهاور في الخمسينيات، وإن شهدت مرحلة ما بعد حرب الخليج (١٩٩١) وصول نفوذها إلى قمته.

من هذا الاستعراض يمكننا القول، إن الربيع العربي رغم أنه قد حل لأسباب داخلية في المقام الأول وتتعلق بتردي الحالة الاقتصادية وغياب الديمقراطية عن النظم العربي المتداعية، فإنه يحمل فرصة التحرر من هيمنة النظام الإقليمي والدولي على النظام العربي، غير أن هذا يعتمد في المقام الأول على قدرة النظم العربية المستقبلية على بلورة سياسات خارجية متوازنة تضع مصالحها الذاتية نصب أعينها وأن تأخذ في حسابها أن العالم صائر إلى تحولات تمنح له فرصة فريدة في التحرر وبناء الذات، فأمريكا لم تعد الإمبراطورية التي حاولت أن تروج لأنفسها، كما أن القوى الصاعدة ستكون في حاجة إلى نظم متعاونة لا تستخدم كأدوات في يد الغير.

وحدة الدراسات المستقبلية

للإستعلام

تليفون: 4839999 (203)+ داخلي: 5132

فاكس: 4879252 (203)+

بريد إلكتروني: bibalex.org

ISBN 8-177-452-977-978